

المنهج الإصلاحي
للإمام

يُحْيِي عَبْدَهُ

الدكتور محمد عمارة

المنهج الإصلاحي

للإمام محمد عبده

دكتور محمد عمارة


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

٢٠٠٥

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء النشر (فان)

عبد، محمد، ١٨٤٩-١٩٠٥ م.

النهج الإصلاحية للإمام محمد عبده / محمد عمارة - الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية،
ج ٢٠١٥ م. ص. سم.

تسلك ٧-٣٢-١٦٦٣-٩٧٧

١- عبده، محمد، ١٨٤٩-١٩٠٥ م. ٢- الإسلام - حركات الإحياء والإصلاح والتجديد.

٣- المصلحون الاجتماعيون

أ- العنوان ب- عمارة، محمد.

٢٠١٥٢٦١٨١٧

ديوي - ٩٢-٤٨٤-٣٠٣

ISBN 977-6163-32-7

حقوق المؤلف: © مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٥، جميع الحقوق محفوظة.

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بآلية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية، وإنما نطلب الأني فقط:

- يجب على المستعملين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.

- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.

- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا يتسبب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تم تدعيم منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، ككل أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨ الشاذلي، الإسكندرية، ٢١٥٢٦، مصر - البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتوى

٥ مقدمة
٩	١ - بطاقة حياة
٣٥	٢ - الوسطية
٥٣	٣ - في نظرية المعرفة
٦٥	٤ - مقام العقل، وحدوده
٨٣	٥ - علم السنن والقوانين الاجتماعية
١١١	٦ - عن الدين والدولة
١٢٧	٧ - الأسرة والمرأة
١٥٣ خاتمة
١٥٦ المصادر

وغالباً ما يشعر هو ومن يعرفه أن «عَرْض» حياته أعمق من «طولها»، حتى وإن كانت سنوات عمره عديدة مديدة؛ إذ هو مشغول أثناء الليل وأطراف النهار بالأعمال أكثر من اشتغاله بالأقوال، ويرنو ببصره وبصيرته إلى معالي الأمور دون غيرها، وتضنيه جواهر الأشياء الباقية لا مظاهرها الفانية، ويضرب صفحاً عن القيل والقال، وإن نال منه الذي قيل والذي قال.

ومع ذلك فإن من حاله هكذا - بالرغم من ذبوع صيته وعلو منزلته - يظل بشراً من البشر، يجري عليه ما يجري عليهم من الصواب وإصابة وجه الحق حيناً، ومن الخطأ والتجافي عن الصواب حيناً آخر، ولقد كان هذا هو حال الإمام محمد عبده.

كان الأستاذ الإمام رائداً فذاً من رواد الإصلاح والتنوير، وعلماء من أعلام الدعوة إلى التجديد على أكثر من صعيد، ليس في مضر وحدها، وإنما في العالمين العربي والإسلامي. وبعد مرور قرن كامل من الزمان على وفاته ما تزال أغلبية أفكاره واجتهاداته في الإصلاح والتجديد تنبض بالحياة كأنها بنت الأمس القريب، وما تزال النخب الفكرية والثقافية والسياسية مشغولة بالقضايا ذاتها التي انشغل بها الأستاذ الإمام. وإذا كان الزمن ذهب ببعض آرائه

واجتهاداته، وطوبىها التغيرات الاجتماعية والسياسية التي توالى على مدى القرن المنصرم، فلا يزال بعض آرائه واجتهاداته ياقية، محتفظة بصلاحياتها للتطبيق في الواقع الراهن. ويبقى الأمر المهم متمثلاً في مدى قدرتنا على الاستفادة من إسهاماته، والمضي قدماً من أجل تحقيق أهدافه التي لم يدركها في حياته، وكيف ننقلها من حيز الأمانى إلى حيز التطبيق العملي.

ومن هذا المنظور تأتي مبادرة مكتبة الإسكندرية للاحتفاء بذكرى مرور مائة عام على وفاة الأستاذ الإمام. وتأتي هذه الاحتفالية في إطار الاهتمام الذي توليه المكتبة برواد النهضة والإصلاح في العالم العربي؛ احتفاءً بهم، وتقديراً لجهودهم، وإحياءاً لذكراهم، وتعريف الأجيال الجديدة بآثارهم الفكرية والثقافية، وأيضاً لدعوة المفكرين والكتاب إلى الحوار العلمي حول ما قدموه من آراء واجتهادات؛ كي يسهموا بدورهم في مسيرة النهضة والإصلاح.

وبهذه المناسبة فقد قامت المكتبة بالترتيب لإعادة طباعة الأعمال الكاملة للإمام. ونظراً لأنها تستغرق عدة أجزاء؛ فقد ارتأينا أن يقوم من كرس أكثر من سبع سنوات من عمره لجمع هذه

الأعمال وتحقيقها، وأعرف الناس - على حد علمنا - بأعمال الإمام «وهو الأستاذ الدكتور محمد عمارة» بإعداد هذا الكتيب - الصغير نسبياً - لتقديم الإمام ومشروعه الإصلاحى إلى أكبر عدد من القراء، راجين أن يسهم هذا في تعريف الأجيال الجديدة بالمأثر الفكرية والثقافية والإصلاحية لواحد من أهم رواد الإصلاح والدعوة إلى التجديد فى عالمنا العربى والإسلامى خلال القرن الماضى.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

بطاقة حياة

هذه الصفحات القليلة ليست ترجمة تقليدية لحياة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ١٢٦٦-١٣٢٣هـ/١٨٤٩-١٩٠٥م فلقد وضعت حياته العديد من الترجمات، على أسس متعددة ومتباينة من المناهج الخاصة بالترجمة حياة العظماء والمفكرين والحكماء. وبالرغم من أن لنا العديد من الملاحظات على بعض ما كتب عن حياته من تاريخ، إلا أن المقام الذي نحن فيه ليس مقام الترجمة المستفيضة لحياته الشخصية، والغنية بالعبير والمثل والدروس. وإنما الأمر الذي نحن بصدده هو تقديم بطاقة لحياته الفكرية والعملية - إن جاز هذا التعبير - ففي سطور شديدة الإيجاز، سنكتف أحداث حياته الفكرية والعملية، مبرزين أهم قسماتها، واضعين اليد على عوامل تكوين هذه القسمات، مشيرين إلى درجات التطور التي حدثت له في المراحل التي مرت بها حياته. وفي كل ذلك فنحن نستفيد من كل ما قرأناه مما كتب عنه، وبالدرجة الأولى نحتكم إلى أعماله الفكرية هو، بعد الجمع لها. وهو

ما يحدث للمرة الأولى - وبعد التحقيق العلمي لنصوصها كي تتميز عن نصوص غيره - وهو ما يحدث أيضاً للمرة الأولى - وهما الأمران اللذان أتاحا لنا تصحيح العديد من تواريخ الأحداث الفكرية والعملية التي شهدتها حياته، والتي أخطأ في كثير منها من كتبوا له وعنه بعض الترجمات.

ولقد أعاننا على هذا التصحيح أيضاً ما أتاحه لنا جمع أعماله وتحقيقها؛ ومن ثم اكتمال معالم فكره في حركته وتطوره، وما أتاحه لنا ذلك من تقديم دراسة عن فكره السياسي والاجتماعي، نعتقد أنها قد حسمت ذلك الجدل والتخبط، الذي لازم الحديث عن هذا الجانب من آثاره، ما يزيد على قرن من الزمان.

«فببساطة حياته» الفكرية والعملية التي نقدمها في هذه الصفحات القليلة، هي ثمرة جهد من سبقنا في الترجمة له، ولتلك الإضافات الأساسية الجديدة التي يقدمها جمع أعماله وتحقيقها، وما أثمره هذا الجمع والتحقيق، من تقديم الصورة الدقيقة والمتكاملة عن أحداث حياة هذا المفكر الكبير.

أما صفحات هذه «الببساطة»، فإنها تتسلسل مع تطور الحياة التي ترصد معالمها وقسماتها؛ لتسجل مراحل هذا التطور، ولتقدم لنا عن هذه الحياة صفحات ست:

- ١- تكوين صباه، والفترة التي كان يصده فيها عن طلب العلم ذلك المنهج الجاهل الذي كان عليه التعليم بالأزهر في ذلك الحين.
- ٢- إشرافه التصوف الذي اجتذبه بواسطة حال أبيه الشيخ درويش خضر، فمتحه بها الثقة في إمكانية تحصيل العلم وضرورة التعليم وجدواه.
- ٣- قيادة جمال الدين الأفغاني ١٢٥٤-١٣١٤هـ/١٨٣٨-١٨٩٧م له، من درب التصوف والتنسك إلى ساحة الفلسفة والحكمة والعمل السياسي، في سبيل الوطن والشرق والإسلام.
- ٤- المرحلة الأولى التي حمل فيها مسئولية دعوة الإصلاح بمصر، بعد نفي أستاذه جمال الدين، ولكن بمنهجه الخاص والتميز، وما انتهت إليه من مشاركته العربيين في الثورة، ثم السجن، والنفي، بعد هزيمتهم في سنة ١٨٨٢م.
- ٥- مرحلة المنفى، ورحلته من المشرق إلى الغرب، ثم من الغرب إلى الشرق، والعودة إلى مذهبه الأصلي المتميز في طريق الإصلاح.

٦- العودة من المنفى، وتبؤله فكان الصدارة الفكرية في العالم الإسلامى، بعد أن نجحت السلطنة العثمانية في سجن أستاذه الأفغانى في قفص الذهب والجواسيس. بالآستانة، حتى لفظ فيها أنفاسه الأخيرة!

فهى - إذن - «بطافة حياة» من ست صفحات:

المصفحة الأولى

وُلد الشيخ «محمد عبده حسن خير الله» في قرية «محلة نصر» بمركز «شبراخيت» من أعمال مديرية (محافظة) البحيرة في سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م، في أسرة تعتز بكثرة رجالها، ومقاومتهم لظلم الحكام، وتعملهم في سبيل ذلك العديد من التضحيات؛ هجرة، وسجنًا، وتشريدًا، وضياع ثروة، وهو يحكي عن هذا الأمر فيقول: إنه قد سعى واش بأهلي «عند الحكام بحجة أنهم كانوا يحملون السلاح، ويقفون في وجوه الحكام وأعوانهم عند تنفيذ المظالم. فأُخذوا جميعاً، وزُجُّوا في السجون واحدًا بعد واحد، ومن دخل منهم السجن لا يخرج إلا ميتًا، وكان جدي «حسن»، شيخاً بالبلدة، وهو الذي بقي من البيت مع ابن أخيه إبراهيم».

علمته هذه النشأة الاعتزاز بالجهد والأصالة، وعدم الربط بين هذه الأصالة وبين الغنى والثروة، والحرص باحترامه على أهل الثراء، خصوصاً المسرفين منهم والعاطلين عن الكفاءة. وأيضاً الضن بهذا الاحترام على الحكام الظالمين. ولقد لبس الأفغاني فيه هذا الخلق السامي فقال له: «قل لي بالله، أي أبناء الملوك أنت؟». وقال عنه الخديو عباس حلمي ١٢٩١ - ١٣٦٣ هـ / ١٨٧٤ - ١٩٤٤ م «إنه يدخل عليّ كأنه فرعون!».

تلقي تعليمه الأولي للقراءة والكتابة، وحفظ القرآن، بالقرية. وبدأ ذلك وهو في السابعة من عمره. ثم ذهب إلى «الجامع الأحمدى» بطنطا، ليحضر هناك دروس تجويد القرآن الكريم في سنة ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢ م.

بدأ في سنة ١٨٦٤ م / سنة ١٢٨١ هـ يتلقى أول دروسه الأزهرية في «الجامع الأحمدى»؛ بعد أن استكمل تجويد القرآن. ولكن أساليب التدريس العقيمة قد صدته عن قبول الدروس. فقرر هجران الدراسة بعد عام من شروعه فيها، وعاد إلى القرية سنة سنة ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٥ م. ونزوح، وعزم على العمل بالزراعة مع أبيه وإخوته والانتقاع عن سلك التعليم. ولكن والده رفض ذلك. وقرر إعادته إلى الجامع الأحمدى في نفس العام.

الصفحة الثانية

في هذه الفترة التقى بالشيخ درويش خضر - خال والده - وهو صوفي كان على اتصال بالزاوية السنوسية، فألقى إليه ببعض من حكمة التصوف، وقاده إلى شيء من سلوك الصوفية، فعادت إليه الرغبة في طلب العلم، وعاد إلى «الجامع الأحمدى» سنة ١٢٨٢م/١٨٦٥هـ، وبدأ يفكر في الذهاب إلى القاهرة كي يلتحق بالجامع الأزهر. وتحت تأثير التصوف حدث ذلك الذي صور به تلك الرغبة عندما كتب ليقول: «في يوم من شهر رجب من تلك السنة (سنة ١٢٨٢هـ) كنت أطلع بين الطلبة، وأقرأ لهم في «شرح الرزقاني»، فرأيت أمامي شخصاً يشبه أن يكون من أولئك الذين يسمون بالمجاديب: فلما رفعت رأسي إليه قال ما معناه: ما أحلى حلواء مصر البيضاء، فقلت له وأين الحلوى التي معك؟ قال: سبحان الله! من جد وجد! ثم انصرف، فعددت ذلك القول إلهاماً ساقه الله إليّ، ليحملني على طلب العلم في مصر، دون طنطا».

ذهب إلى الأزهر بمصر، في فبراير ١٨٦٦م/شوال ١٢٨٢هـ، وكان بالأزهر يومئذ حريان: شرعي محافظ، وحزب صوفي أقل في محافظته من الشرعيين، وحضر محمد عبده دروس كل من

الحزبين، فسمع من الحزب الشرعي المحافظ دروس المشايخ عlish، والرفاعي، والخيلاوي، والطرابلسي، والبحراوي، ولكنه انتمى إلى الحزب الصوفي، وكان رائده الشيخ حسن رضوان (المتوفى سنة ١٨٩٢ م / سنة ١٣١٠ هـ) صاحب منظومة «روض القلوب المستطاب»، وكان من هذا الحزب الشيخ حسن الطويل. والشيخ محمد السيوني.

الصفحة الثالثة

زار الأفغاني مصر للمرة الثانية، وطاب له المقام بها في سنة ١٨٧١ م / ١٢٨٨ هـ فاتصل به محمد عبده، ولازم مجلسه منذ شهر المحرم من ذلك العام، وودع - لذلك - حلقات الدروس الأزهرية العقيمة، بأرجوزة نظمها، وقال فيها:

لو كان هذا وصفهم ما شنعوا
بل وقتهم في جاء زيد ضيعوا
ظنوا بأن العلم علم القول، لا
والله، بل علم القلوب فضلا

انتقل به الأفغانى من التصوف والتسك إلى «الفلسفة -
الصوفية»، وكان الأفغانى يقول: «الفيلسوف إن لبس أحسن،
وأطال المسبحة؛ ولزم المسجد، فهو صوفي، وإن جلس في قهوة
«متايا»، وشرب الشبشة، فهو فيلسوف»^{١٩}.

كتب مقدمة «رسالة الواردات» الفلسفية، التي أسلاها
الأفغانى سنة ١٨٧٢م/١٢٨٩هـ، وهذه المقدمة هي أولى الآثار
الفكرية التي حفظت لنا من تراثه (وهي لم تنشر إلا بعد وفاته).
أول ما نشر باسمه كان «بالأهرام» في سنته الأولى سنة
١٨٧٦م/سنة ١٢٩٣هـ وكان لا يزال يلتزم السجع في أسلوبه،
وسنة يومئذ سبعة وعشرون عاماً.

دخل امتحان العالمية في سنة ١٨٧٧م (١٣ من جمادى سنة
١٢٩٤هـ)، ونالها من الدرجة الثانية، وكانت سنة ثمانية وعشرين
عاماً، ولولا إصرار رئيس لجنة الامتحان الشيخ محمد المهدي
العباسي ١٢٤٣-١٣١٥هـ/١٨٢٧-١٨٩٧، على نجاحه، لرسب؛
لأن بعض الأعضاء كانوا قد تواصلوا على إسقاطه لأرائه وصحبته
ختمال الدين الأفغانى.

واصل بعد تخرجه تدريس كتب المنطق، والكلام المشوب
 بالفلسفة في الأزهر، وقد كان - حتى قبل تخرجه - بعيد على طلبة
 الأزهر إلقاء دروس الأفغاني التي كان يلقيها في منزله، والكتب
 التي بشرحها ويعلق عليها، فقرأ لهم «إيساغوجي» في المنطق،
 و«شرح العقائد النسفية» لسعد الشافعي، مع حواشيه، و«مقولات
 السجاعي بحاشية العطار»، وغيرها، وعقد في بيته درساً شرح فيه
 لبعض الطلبة بعض المؤلفات الفكرية الحديثة والقديمة، مثل:
 «التحفة الأدبية في تاريخ مدن الممالك الأوروبية» للوزير الفرنسي
 «فرانسوا جيزو»، تعريب الخواجه نعمة الله خوري، و«قرطبة في
 الأهرام» هو وأستاذه الأفغاني، وكتاب «تهذيب الأخلاق» لابن
 مسكويه.

في سنة ١٨٧٨م / أواخر سنة ١٢٩٥هـ عين مدرساً للتاريخ
 بمدرسة دار العلوم، فقرأ على طلابها مقدمة ابن خلدون، وألف لهم
 كتاباً، ضاعَت أصوله: هو (علم الاجتماع والعمران)، وعين مدرساً
 للعلوم العربية في مدرستي الألسن والإدارة.

اشترك مع أستاذه الأفغاني في التنظيمات السياسية السرية
 التي أنشأها الأفغاني بمصر، فدخل «الحزب الوطني» الذي

كان شعاره «مصر للمصريين» - أي لا للأجانب ولا للشركاء - الذي صمم الطلائع الوطنية المستنيرة من طبقات مصر في ذلك الحين.

أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة، بعد دروسه وتدريبه، مقالاته في الصحف، وهي: «تقريب جريدة الأهرام» و«الكتابة والفلم» و«العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية»، ونقد «تقريب الأفغاني» لكتاب «التحفة الأدبية»، كما صاغ في هذه المرحلة العديد من آثار أستاذه الأفغاني، مثل حاشيته على «شرح التدويع للعقائد العصرية»، و«فلسفة الصناعة»، ورسالة الواردات، وصاغ أيضاً الرسالة التي نرحمها علي باشا مبارك، ونشرها بالأهرام بعنوان «المدير الإنساني والمدير العقلي الروحاني».

وأهم قسمة تميز بها إنشاؤه عن إنشاء غيره - من صانع لهم أفكارهم وأمالهم - في هذه المرحلة، هي السجع؛ فلقد كان يسجع عندما ينشئ، ويتخلى عنه عندما يصوغ أفكار وأمال الآخرين الذين لا يسجعون.

الصفحة الرابعة

في يوليو سنة ١٨٧٩م / ١٢٩٦هـ بقي الأفغاني من مصر، وعُزل الإمام من مناصب التدريس في مدرستي دار العلوم والألسن، وحددت إقامته بقريته «محلة النصر».

في سنة ١٨٨٠م (أواسط سنة ١٢٩٧هـ) استصدر رباح باشا ١٢٤٩-١٣٢٩هـ / ١٨٣٤-١٩١١م - ناظر النظار - عفواً عن الخديوي توفيق ١٢٦٨-١٣٠٩هـ / ١٨٥٢-١٨٩٢م عن الإمام. واستدعاه من قريته. وعينه محرراً ثالثاً في «الوقائع المصرية»، فاستهل كتابته بها في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠م، وفي ٩ أكتوبر من نفس العام عين رئيساً لتحريرها (محرر أول الصحيفة العربية الرسمية). وتولى مسئولية الرقابة على المطبوعات.

في ١٨ مارس سنة ١٨٨١م (٢٨ من ربيع الآخر سنة ١٢٩٨هـ) أنشئ المجلس الأعلى للمعارف العمومية. وعين الإمام عضواً فيه. في هذه الفترة أبعد عن الاشتغال بالتدريس. وعمل بالصحافة والسياسة، ولذلك برز اختلافه عن الأفغاني في وسيلة النهضة بالشرف والشرقيين (فهو عندما يُدرّس لا يختلف عن الأفغاني إلا في درجة الميل إلى الفلسفة، ولكن عندما يعمل بالسياسة العليا والمباشرة يبدو الفرق بينهما واضحاً، فرق المصلح من الثوري).

انضم مع «الحزب الوطنى الخ» إلى العربيين بعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١م، ثم ألقى بكل قواه في الثورة بعد المذكرة الثنائية الإنجليزية - الفرنسية إلى مصر في يناير سنة ١٨٨٢م، عندما تهددت الأخطار الأجنبية استقلال مصر. وظل في مكانه من المسئولية والقيادة مع الثوار حتى هزيمة الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨٢م.

بعد هزيمة الثورة سجن ثلاثة أشهر، ثم حكم عليه بالنفي ثلاث سنوات. بدأت في ٢٤ ديسمبر ١٨٨٢م، ولكنها امتدت إلى ما يقرب من ست سنوات.

أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة هي مقالاته. وأغلبها نشر في «الوقائع المصرية»، مثل: «عيد مصر ومطلع سعادتها»، و«حاجة الإنسان إلى الزواج»، و«حكم الشريعة في تعدد الزوجات»، و«حكومتنا والجمعيات الخيرية»، و«حب الفقر أو سفه الفلاح»، و«إبطال البدع من نظارة الأوقاف العمومية»، و«وخامة الرشوة»، و«العفة ولوازمها»، و«تخصيص ما يوجب التعميم»، و«بطلان المدوسة»، و«المعرفة في المجتمع»، و«الأدب الوهمي»، و«الخشيش»، و«وضع النسي» في غير محله، و«الصباح خلف الجنازة»، و«عادات

المآثم»، و«التملق»، و«فسحة التمثال»، و«انتقاد في غير موضعه»،
 و«اخراقات»، و«ما هو الفقر الحقيقي»، و«العدالة والعلم»، و«التربية
 في المدارس والمكاتب الميرية»، و«المعارف»، و«ما هو الفقر الحقيقي في
 البلاد»، و«تأثير التعليم في الدين والعقيدة»، و«الكتب العلمية
 وغيرها»، و«احترام قوانين الحكومة من سعادة الأمة»، و«القوة
 والقانون»، و«الوطنية»، و«خطأ العقلاء»، و«اختلاف القوانين
 باختلاف أحوال الأمم»، و«مصر والحبسة»، و«نيل المعالي بالفضيلة»،
 و«قانون الوظائف المدنية»، و«أوهام الجرائد»، و«الحياة السياسية»،
 و«رفع وهم»، و«الشورى والاستبداد»، و«الناس من خوف الذل في
 ذل»، و«لا تتم نكاية الأعداء إلا بخيانة الأصدقاء»، و«احتفال
 جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة التواب»، و«مقابلة الشكر
 بالشكر»، و«الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل»، وأيضاً
 «ترجمة للباردوي»، و«برنامج الحزب الوطني الحر»، و«دفاع عن
 حكومة الثورة»، و«مفكرة الأحداث العراقية»، و«كتابه من السحب»
 شعراً ونثراً بعد هزيمة الثورة، إلخ.

الصفحة الخامسة

ذهب إلى بيروت متفياً في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢م « ١٣ من صفر سنة ١٣٠٠ هـ»، وكانت سنة - يومئذٍ - أربعة وثلاثين عاماً. فأقام بها نحو عام، حتى دعاه أستاذه الأفغاني إلى اللحاق به في باريس في أواخر سنة ١٨٨٣م.

من حجرة صغيرة متواضعة فوق سطح أحد منازل باريس، أخذ يعمل مع الأفغاني في إخراج جريدة «العروة الوثقى» - لسان حال الجمعية «العروة الوثقى» السرية، التي قام تنظيمها في بلاد الشرق، وخاصة مصر والهند - فصدر منها ثمانية عشر عدداً، أولها في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤م «١٥ من جمادى الأولى سنة ١٣٠١ هـ» وآخرها في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤م «٢٦ من ذي الحجة سنة ١٣٠١م». وكان عمله في هذه الجريدة عمل «المحرر الأول» ورئيس التحرير».

شغل في تنظيم «العروة الوثقى» السري منصب نائب الرئيس «الأفغاني»، ومارس العمل التنظيمي السري، وتنقل بهذه الصفة في بلاد كثيرة. بعضها في أوروبا، وبعضها في الشرق. وكان كثير من رحلاته هذه سرية، ودخل مصر في هذه الفترة سرّاً سنة ١٨٨٤م.

أثناء اشتداد ثورة المهدي في السودان، وبأشر قيادة عمل الجمعية السرية، وكتب في هذه الفترة عددًا من الرسائل السرية إلى بعض فروع التنظيم.

زار «لندن» داعيًا لوجوب جلاء الإنجليز عن مصر، والتقى بوزير الحربية الإنجليزي ووجوه البرلمان والصحافة والرأي العام.

بعد توقف «العودة الوثقى»، وبأسسه من العمل السياسي المباشر كوسيلة لنهضة الشرق، غادر باريس إلى تونس. ومنها إلى بيروت سنة ١٨٨٥م، على أمل العودة إلى مصر ثانية.

في هذه الفترة أسس جمعية سرية للتقريب بين أهل الأديان السماوية، شارك فيها عدد من رجال الدين المستشرقين من ينتمون إلى الأديان السماوية الثلاثة، وكان يرى «أن أصول تلك المذاهب حق، ثم طرأ عليها الباطل، فبعضها ثابت بما فيه من الحق، وبعضها مما وضع له من النظام الموافق لسنن الكون والاجتماع، فالنظام حق، وهو ثابت باق بذاته، وما في الجمعية أو المذهب من الباطل تابع له باق به، مع عدم معارضة أهل الحق لما فيه من الباطل، وأن التقريب بين الأديان مما جاء به الدين الإسلامي: «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم» «ال عمران ٦٤». وأن

القرآن - وهو منبع الدين - يقارب بين المسلمين وأهل الكتاب. حتى يظن المتأمل فيه أنهم منهم، لا يختلفون عنهم إلا في بعض أحكام قليلة، ولكن عرض على الدين زوائد أدخلها عليه أعداؤه التالسون ثياب أحيائه فأفسدوا قلوب أهاليه!».

وفي بيروت مارس العمل الثقافى والتربوى والفكرى، إلى جانب قليل من العمل السياسى المباشر، بحكم الصلات التى كانت لا تزال قائمة بينه وبين الأفغانى وتنظيم «العروة الوثقى».

من مقالاته السياسية التى كتبها بيروت، «رسالة المسير صمويل بيكر فى السودان ومصر وإجلترا»، و«مصر وجريدة الخنة»، و«مراسلات»، و«مصر وأحكام الأهلية»، وبعض الرسائل لعدد من الساسة والمجتهدين. ومنها أرسل بعض آراء الأفغانى وتنظيم «العروة الوثقى» فى السياسة الشرقية، فنشرت دون توقيع فى «الأهرام» بالإسكندرية. وفي نشاطه السياسى هذا كان ملتزماً بخط «العروة الوثقى» فى العداء الصريح والمباشر للإنجليز.

ومن مقالاته الاجتماعية فى هذه الفترة مقال «الانتقاد» الذى كتبه فى مجلة «ثمرات الفنون».

برزت فى بيروت جهوده التربوية وأعماله الثقافية والتكريبية، فكتب، «لائحة إصلاح التعليم العثمانى»، و«لائحة إصلاح القصر

السوري»، وشرع في كتابة «لائحة إصلاح التربية في مصر». كما شرع في تحقيق كتب التراث العربي الإسلامي، كما ائد للمحققين العرب في العصر الحديث، فحقق وشرح «مقامات بديع الزمان الهمذاني»: و«نهج البلاغة»، والتزم في التحقيق منهجاً علمياً حدده في تقديمه لمقامات بديع الزمان الهمذاني، عندما تحدث عن «تصحیح متن الكتاب» بواسطة نسخ عديدة مخطوطة وأحياناً مطبوعة، فقال: «وأما تصحيح متن الكتاب فقد وفق الله له بتعداد النسخ لدينا، وإن عظمت شقة الاختيار علينا لتباين الروايات واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه، ولا يستجد منها، فكان الوضع اللغوي أصلاً نرجع إليه، والاستعانة العربي مرشداً نعول عليه، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزاناً للترجيح، ومقياساً نعتمد به في التصحيح، فإن تعددت الروايات على معاني صحيحة أشتنا في الأصل أولاهما بالوضع، إما لتأييده بالاتفاق مع أكثر الروايات وإما لتميزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق، واستعنت الله على العمل، وأقدمت على ذلك بلا سابق أفتقير، ولا ذني مثال احتذيه، ولا مادة في إلا طبع عربي وذوق أدبي. وأمهات اللغة الخاضرة. وأمثال العرب السائرة، ومقالات لهم على الألسن دائرة». كما غير

في المقال الذي كتبه حول كتاب «فتوح الشام» المنسوب للمؤلفي
عن المنهج العلمي في نقد النصوص وتحقيق نسبتها إلى أصحابها.
كما أتم في بيروت كذلك ترجمة «رسالة ائرد على الدهريين»
للأفغاني. عن الفارسية. بمساعدة تابع الأفغاني «عارف أفندي أبو
تراب»، وصدرها بترجمة هامة لأستاذه الأفغاني.

اشغغل بالتدريس في «المدرسة السلطانية» ببيروت سنة
١٨٨٦م / ١٣٠٣هـ، فانتقل بها من مدرسة شبه ابتدائية إلى مدرسة
شبه عالية، ومن الكتب التي شرحها فيها «نهج البلاغة»، و«ديوان
الخماسة» وإشارات ابن سينا، وكتاب التهذيب، ومجلة الأحكام
العدلية العثمانية. كما ألقى فيها دروس التوحيد التي تحولت بعد
عودته تُعصر إلى «رسالة التوحيد».

بدأ تفسير القرآن بمنهج عقلي حديث لم يسبق في الشرق منذ
بلفظته، طبق فيه منهج أستاذه الأفغاني، وكان ذلك بالمسجد
العمرى ببيروت؛ فكان يعقد درسه به ثلاث ليال في الأسبوع.
واجتذب درسه هذا الحركة الفكرية والثقافية هناك، حتى أن
المستنيرين من المسيحيين كانوا يجتمعون على باب المسجد
لسماعه، ولما حالت ضوضاء الشارع دون سماعهم له طلبوا منه

السماح لهم بدخول المسجد متابعه حديثه، فسمح لهم بالوقوف داخل المسجد إلى جوار الباب. واستمرت دروسه هذه في التفسير حوالي السنتين. ولم يُسجل لنا عنها شيء.

في بيروت تزوج من زوجته الثانية. بعد أن توفيت زوجته الأولى.

سعى من بيروت لدى أصدقائه كي يطلبوا له العفو ليعود إلى مصر، وكان تلميذه سعد رطلول يلح على الأميرة نازلي هاشم فاضل كي تستخدم نفوذها عند اللورد كرومر للعفو عن الإمام، وسعى لذلك أيضا الشيخ علي الليثي والغازي أحمد مختار باشا، وكيل السلطان بالقاهرة، وعندما اقتنع «كرومر» بأن الإمام لن يعمل بالسياسية، وأنه سيقصر نشاطه على العمل التربوي والثقافي والفكري استخدم نفوذه في استصدار العفو من الخديوي توفيق، فعاد الأستاذ الإمام إلى مصر في سنة ١٨٨٩م / ١٣٠٦هـ.

الصفحة السادسة

عندما عاد الإمام إلى مصر اتخذ لنفسه سكناً في شارع «الشيخ ربحان»، بالقرب من قصر عابدين. ولما زاره صديقه عبد العزيز

أفندي سلطان طرابلسي، وسأله عن سر اختياره هذا المكان للسكنى. قال له: «حتى نتأصع عابدين مناطقحة»^{١٢}.

كان يدرك أن الود المفقود بينه وبين الخديوي توفيق سبقت مفقوداً، فسلك طريق العلاقات المباشرة مع اللورد كرومر، وقدم إليه - مباشرة - اللائحة التي كتبها لإصلاح التربية والتعليم بمصر. أراد أن يمارس عمله المحبب - وهو التدريس، وخاصة في دار العلوم - فرفض الخديوي توفيق، حتى لا يتيح له فرصة تربية الأجيال الجديدة على أساس من آرائه وأفكاره، وعينه الخديو سنة ١٨٨٩م قاضياً بمحكمة «بنها»، كي يبعده عن القاهرة وعن التدريس، فقبل على مضض. ثم انتقل إلى محكمة الترقازيق، ثم محكمة عابدين، ثم ارتقى إلى منصب مستشار في محكمة الاستئناف سنة ١٨٩١م.

في هذه الفترة دارت مراسلات قليلة بينه وبين الأفغاني في الأستانة بعد أن استقر بها سنة ١٨٩٢م، ولكن موقف الإمام من السياسة والإنجليز جلب عليه غضب أستاذه. ولقد انقطعت المراسلات بينهما بعد أن عتفه الأفغاني أكثر من مرة على حذره وخوفه، واتهمه بالخبث، وكتب إليه مرة يقول له: «اكتب إلي ولا

غضبي؟، وتعقد الألتغاز؟، من أعدائي؟، وما الكلاب، قلت أو كثرت؟، كن فيلسوفا ترى العالم ألعوبة، ولا تكن صبيها هلوعا؟» وقال له في رسالة أخرى: «إن الرسالة ما وصلت، ولا بينت لنا موضعها، وجلا منك، قوى الله قلبك؟...، وبلغ الأمر إلى حد توقف الإمام عن رثاء أستاذه في الصحف عندما مات في ٩ مارس ١٨٩٧م، واكتفى باخزن عليه، وقال: إن والدي أعطاني حياة يشاركني فيها «علي»، و«محروس»، والسيد جمال الدين أعطاني حياة أشارك بها محمداً وإبراهيم وموسى وعيسى، والأولياء والقدسين. ما رثيته بالشعر؛ لأنني لست بشاعر. ما رثيته بالنثر؛ لأنني لست الآن بتأثر. رثيته بالتوجدان والشعور؛ لأنني إنسان أشعر وأفكر؟!».

بعد موت الخديو توفيق، وتولي الخديو عباس حلمي الثاني السلطة، قامت فترة من الوفاق بين الأستاذ الإمام وبين العرش، وكان أساسها أن الإمام أقنع الخديوي بأن معاونته في العمل لإصلاح المؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية الثلاثة: الأزهر، والأوقاف، والحاكم الشرعية. وفي سنة ١٨٩٥م ٦٠ رجب سنة ١٣١٢هـ تشكل مجلس إدارة الأزهر. برئاسة الشيخ حسونة

النواوي ١٢٥٥-١٣٤٣هـ/ ١٨٣٩-١٩٢٤م ودخل فيه الأستاذ الإمام والشيخ عبد الكريم سلمان ممثلين للحكومة، وكان حربصا على أن يسير هذا المجلس وفق لائحته وقوانينه، لا بمشيئة الخديو وحاشيته، وقال للخديوي يوماً، أمام أعضاء المجلس: «إن مجلس إدارة الأزهر لا يعرف لسموكم أمراً عليه إلا بهذا القانون الذي بين يديه، دون الأوامر الشفوية التي يبلغها عنكم من لا يثق به المجلس، تخالفته لقانونكم».

اصطدمت سياسة الوفاق بينه وبين الخديو عباس بعاملين أساسيين:

أولهما: مذهب الإمام المعتدل في السياسة إزاء الإنجليز، والذي جعله يهادن كرومر وسلطة الاحتلال، فلا يعتبر معركته المباشرة ضدهم، وإنما ضد العقبات التي تحول دون إصلاح الأزهر، والأوقاف، والمحاكم الشرعية، والتربية والتعليم. وهو الموقف الذي رضي عنه الإنجليز ورحبوا به؛ لأنه يتيح لهم الهدوء والاستقرار.

وثانيهما: معارضة الأستاذ الإمام وحسن باشا عاصم لطامع الخديوي في أراضي الأوقاف، عندما أراد استبدال بعض أراضيها بأخرى من أراضي الأوقاف، وبذلك انتهت فترة الوفاق هذه إلى

مرحلة من الحذر والعداء، استمرت من سنة ١٩٠٢م حتى وفاة الإمام.

في سنة ١٨٩٢م / ١٣١٠هـ اشترك في تأسيس «الجمعية الخيرية الإسلامية»، التي تهدف لنشر التعليم وإعانة المتكويين، وتولى رئاسة هذه الجمعيات سنة ١٩٠٠م / ١٣١٨هـ.

في ٣ يونيو سنة ١٨٩٩م «٢٤ محرم سنة ١٣١٧هـ» عين في منصب مفتي الديار المصرية. وتبعاً لهذا المنصب أصبح عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى، فسعى إلى إصلاحها وإصلاح المساجد بوضع وتطبيق اللائحة التي صممها أفكاره لإصلاح هذا المرفق الإسلامي المهم.

في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٩م / ١٨ صفر ١٣١٧هـ «عين عضواً في مجلس شورى القوانين.

في سنة ١٩٠٠م / ١٣١٨هـ أسس «جمعية إحياء العلوم العربية»، فحققت ونشرت عدداً من آثار التراث العربي الإسلامي الفكرية الهامة. وشارك الإمام في عمل هذه الجمعية باستحضار المخطوطات، واستكشاف نسخها، ومراسلة الملوك والسلاطين والقضاة لهذا الغرض. ومقابلة النسخ المخطوطة والشرح والتعليق

على هذه الآثار الفكرية الهامة. ويتوجيه منه بدأ الاهتمام «بفتحه المقاصد» في تراثنا الفقهية.

في هذه الفترة من حياته سافر إلى خارج مصر عدة مرات. إلى الشام، وإلى أوروبا أكثر من مرة. أشهرها رحلته إليها سنة ١٩٠٣م/١٣٢١هـ. ومنها عرج على تونس والجزائر، ثم صقلية وإيطاليا، كما سافر إلى السودان في المدة من ١٨ حتى ٣١ يناير سنة ١٩٠٥م.

بدأ في هذه المرحلة يلقي دروسه في تفسير القرآن الكريم بالجامع الأزهر من يونيو سنة ١٨٩٩م «شهر المحرم سنة ١٣١٧هـ»، واستمر في إلقائها نحو ست سنوات. أي حتى وفاته. وبلغ في التفسير من أول القرآن حتى الآية ١٢٥ من سورة النساء. وكان الشيخ رشيد رضا ١٢٨٢-١٣٥٤هـ/١٨٦٥-١٩٣٥م. بدون ملخص في الدرس لهذا التفسير. وبعد عام من بدئه أخذت تنشره مجلة «المنار» (عدد محرم سنة ١٣١٨هـ مايو سنة ١٩٠٠م)، واستمر ينشر فيها شهرياً حتى عددها الخامس من سنتها الخامسة عشرة (٣٠ من جمادى الأولى سنة ١٣٣٠هـ. ١٧ من مايو سنة ١٩١٢م)، وبعد ذلك أخذ رشيد رضا بإصدار التفسير منفرداً بالعمل فيه.

من أبرز أعماله الفكرية في هذه المرحلة: فتاواه، وأحاديثه للصحف والمجلات، و«رسالة التوحيد»، وتحقيق وشرح «البصائر النصيرية للعلفوسي»، وتحقيق وشرح «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» لنجرجاني، و«الرد على هانوتو»، ومقالات الاضطهاد في النصرانية والإسلام - «الإسلام والنصرانية، مع العلم والمذنية» - التي رد بها على فرح أنطوان (١٨٦١-١٩٢٢) سنة ١٩٠٢ م، «وتقرير إصلاح المحاكم الشرعية» سنة ١٨٩٩ م، والفصول التي شارك بها في كتاب «تحرير المرأة» لقاسم أمين (١٢٨٠-١٣٢٦ هـ/ ١٨٦٣-١٩٠٨ م) سنة ١٨٩٩ م، والفصول التي شرع بها الترجمة لحياته، ومقالات «المستبد العادل»، و«الرجل الكبير في الشرق»، و«آثار محمد علي في مصر»، ومجموعة ملاحظاته وآرائه حول الثورة العربية، سواء منها ما كتبه في مشروعه لتأريخها بطلب من الخديو عباس، أو ما كتبه لصديقه القديم «بلنت»، وأيضاً ترجمته لكتاب «التربية» لهربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣ م) عن الفرنسية، التي عملها في هذه المرحلة من حياته، وكذلك وصيته التربوية التي أملاها بالفرنسية في مرضه الأخير على «الكونت دي جريفيل»، فنتشرها في كتابه «مصر الحديثة».

في مارس سنة ١٩٠٥م (محرم سنة ١٣٢٢هـ) استقال من مجلس إدارة الأزهر احتجاجاً على مؤامرات الخديو عباس التي حال بها دون سير الإصلاح في هذه الجامعة الكبيرة.

كان - كما يصفه الشيخ رشيد رضا : «ربع القامة، أسمر اللون، مع وصاءة. عظيم الهامة في اعتدال، عالي الجبهة، كبير الدماغ، أسود العينين براقهما، كأنهما مصباحان أو شراستان، بارز الوجنتين، أفنى العينين، واسع الفم، منظم الأسنان. جهوري الصوت، أشعر الذراعين والمنكبين والصدر، عصبى المزاج عضلي، تمتلئ الجسم في غير ضخامة، قوي البنية».

وفي الساعة الخامسة من مساء يوم ١١ يوليو سنة ١٩٠٥م «٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٣هـ» توفي الأستاذ الإمام بالإسكندرية، عن سبعة وخمسين عاماً، وعن ثلاث بنات، وعن حياة فكرية خصبة، وجهود في التربية والإصلاح. ومواقف - تحسد عظمة الإنسان المصري العربي المسلم وكبرياءه - لا يمكن أن تموت؛ فلقد كان عقلاً من أكبر عقول الشرق والعروبة والإسلام في عصرنا الحديث، والموت إنما يصيب الأحسام، أما هذه العقول الفعالة فإنها لا تموت.

الوسطية

مشروع حضاري للإصلاح بالإسلام

لأن الوسطية الإسلامية هي الشرط في نقاء إسلامية انتهاج الإسلامي في الإصلاح - لأنها هي الجامعة بين عناصر الحق والعدل من الأقطاب المتناقضة، التي تمثل غلو الإفراط والتفريط. فلقد أكد الإمام محمد عبده على وسطية دعوته الإصلاحية، وتوسطها بالنسبة للدعوات الأخرى التي رفعت شعارات النهضة والتغيير في ذلك التاريخ.

ففي الوسطية الإسلامية تتمثل السمة والقسمة التي تعد - بحق - أخص ما يختص به المنهج الإسلامي عن مناهج أخرى لمذاهب وشرائع وفلسفات، بها انطبعت الحضارة الإسلامية في كل القيم والمعايير والأصول والمعاليم والجزئيات؛ حتى نستطيع أن نقول: إن هذه الوسطية، بالنسبة للمنهج الإسلامي - وحضارته - هي «عدسته اللامعة - لأشعة ضوئه، وزاوية رؤيته كمنهجه، وزاوية الرؤية به أيضا».

وهي قد بلغت وتبلغ هذا المقام؛ لأنها - بنفيها الغلو الظالم والتطرف الباطل - إنما تمثل الفطرة الإنسانية قبل أن تعرض لها، وتعد عليها عوارض وعاديات الآفات، تمثل الفطرة الإنسانية في بساطتها، وبدايتها، وعمقها، وصدق تعبيرها عن فطرة الله التي فطر الناس عليها، إنها صبغة الله. أراد - سبحانه وتعالى - لها أن تكون صبغة أمة الإسلام، وأخص خصوصيات منهج الإصلاح بالإسلام. فقال: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾ «البقرة ١٤٣». إنها الحق بين باطلين، والعدل بين ظلمين، والاعتدال بين تطرفين، والموقف العادل الجامع لأطراف الحق والعدل والاعتدال بين إفراط وتفریط؛ لأن الغلو الذي يتكبد الوسطية، هو انحياز من الغلاة إلى أحد قطبي الظاهرة، ووقوف عند إحدى كفتي الميزان، يفتقر إلى توسط الوسطية الإسلامية الجامعة، وإمكانات الشهادة والشهود! وهذه الوسطية الإسلامية الجامعة، ليست ما يحسبه العامة: انعدام الموقف الواضح واتحدد أمام القضايا والمشكلات؛ لأنها هي الموقف الأصعب، الذي لا ينحاز الانحياز السهل إلى أحد القطبين فقط. فهي بريئة من المعاني «السوقية» التي شاعت عن دلالات مصطلحها بين العوام. وهي - كذلك - ليست «الوسطية الأرسطية»

- كما يحسب كثير من المثقفين ودارسي الفلسفة الغربية وطلابها - لأن الوسطية الأرسطية - التي رأى بها أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) أن الفضيلة هي وسط بين رذيلتين - هي في العرف الأرسطي أشبه مما نكون - في توسعها - «بالنقطة الرياضية» التي تفصلها عن القطبين - الرذيلتين - مسافة متساوية، تصمم نها التوسط والوسطية، إنها نقطة رياضية، وموقف ساكن، وليء آخر لا علاقة له بالقطبين اللذين يتوسطهما.

وليست هكذا الوسطية في اصطلاح الإسلام. إنها - في انتصور الإسلامي - موقف ثالث حقاً، وموقف جديد حقاً، ولكن توسطه بين التقيضين المتقابلين لا يعني أنه منبت الصلة بسماتهما وقسماتهما ومكوناتهما، إنه مخالف لهما، لكن ليس في كل شيء، وإنما خلافة لهما منحصر في رفضه الإيصار بعين واحدة، لا ترى إلا قطباً واحداً، منحصر في رفضه الانحياز المعالي، وغلو الانحياز. ولذلك، فإنها - كموقف ثالث، وجديد - إنما يتمثل قميزها، وتمثل جدتها في أنها تجمع وتؤلف كل ما يمكن جمعه وتأليفه - كنسق غير متناقز ولا ملغى - من السمات والقسمات والمكونات الموجودة في القطبين التقيضين كليهما؛ وهي - لذلك - وسطية «جامعة» تتميز عن تلك التي قال بها حكيم اليونان.

إن «العدل» - والوسطية هي العدل بين ظلمين - لا يعتدل ميزانه بتجاهل كفتيه، والافتراء دونهما، كما أنه لا يعتدل ميزانه بالانحياز إلى إحدى الكفتين. وإنما يعتدل بالوسطية الجامعة التي تجمع الحكم العادل - من حقائق ووقائع وحجج وبيئات القريتين المختصمين - كفتي الميزان - ولهذا كان قول رسول الله ﷺ «الوسط: العدل، جعلناكم أمة وسطا»، رواد الإمام أحمد - التعبير عن حقيقة مفهوم الوسطية في الإسلام.

وفي ضوء هذا المضمون الإسلامى لمصطلح «الوسطية» وهو المضمون الذى ميزها بوصف «الجامعة» - نقرأ كل الآيات القرآنية التى أشارت إلى هذه الخصيصة من خصائص المنهج الإسلامى فى الإصلاح. فأمة الإسلام هم ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾ «الفرقان ٦٧»، والمنهاج الوسطى فى الإنفاق تشير إليه آيات من مثل ﴿وأت ذا القرنى حفه ولسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً﴾ «الاسراء ٢٦» ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسوراً﴾ «الاسراء ٢٩»). فلا الرهبانية النصرانية والنسك الأعشى، ولا الخيوانية الشهوانية والتحلل من التكليف.

وإذا شئنا معرفة الامتياز العظيم الذي تتمثله «الوسطية الجامعة» وتحققه للمنهج الإسلامي في الإصلاح، والشمول الذي تبلغه تأثيراتها - عندما تراعى وتوضع في الممارسة والتطبيق - فإننا نستطيع ذلك عندما ندرك كيف مثلت هذه الوسطية - وتمثل - بالنسبة لتأصيل إصلاح الإسلام طوق النجاة من غمزٍ وانتشارية وثائية المتقابلات المتناقضة، على النحو الذي حدث في حضارات أخرى. وفي الحضارة الغربية على وجه التحديد. فهذه الوسطية الجامعة لم يعرف منهاج الإسلام التناقض، الذي لم يجد له حلاً بين الروح والجسد، الدنيا والآخرة، الدين والدولة، الذات والموضوع، الفرد والمجموع، الفكر والواقع، المادية والمثالية، المقاصد والوسائل، الثابت والمتغير، القديم والجديد، العقل والنقل، الحق والقوة، الاجتهاد والتقليد، الدين والعلم، إلى آخر الثنائيات التي عندما افتقد منهاج النظر إليها قسمة «الوسطية الجامعة»، حدث الانقسام الحاد والشهير في فلسفة الحضارة الغربية إلى «ماديين» و«مثاليين»، و«مادية» و«مثالية»، و«عقلانيين» و«لاهُوليين»، و«علماء» و«مُدينين»، و«فلاسفة»، و«مؤمنين»، منذ اُحاطية اليونانية لتلك الحضارة. وحتى لهُضُنَا الحديثة، وواقعها المعاصر. لقد مثلت الوسطية الإسلامية الجامعة - حضارتنا، ومنهاج الإصلاح

الإسلامي - طوق النجاة من هذه الثنائيات وتمزقاتها وغلوها؛ ولذلك، كانت المعيار لإسلامية مناهج النظر الفكري ومناهج الإصلاح بالإسلام.

• • •

ولقد تألفت الدعوة الإصلاحية للإمام محمد عبده حول بدايات القرن الرابع عشر الهجري، في واقع حضاري تميز بسيادة الجمود والتقليد في دوائر طلاب العلم الديني، وهو غلو يحجب الدين والإصلاح الإسلامي عن الواقع والحياة؛ فيخلق الفراغ الديني الحق في هذا الواقع، ويبعد المنهاج الإصلاحى الإسلامى عن أن يكون هو سبيل الأمة للنهضة والتقدم.

كما تميز هذا الواقع الحضاري بزحف النموذج الغربي في التقدم والتحديث على الشرق الإسلامى، ذلك النموذج الذي وفد إلى بلادنا في ركاب الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لعالم الإسلام، وهو نموذج فدمتيز بالغلو الشديد، ودلت عندما انحاز إلى عالم الشهادة رافضاً عالم الغيب، وإلى الدنيا في مواجهة الدين، وإلى الفردية في مقابلة الجماعة، وإلى الأرض في رفضه حكمة السماء، وشربعتها، وإلى المادية والوصعية في مقابلة الروح، وإلى القوة

في مواجهة العدل، وإلى انصراف بدلاً من التدافع، وإلى العقل في مقابلة النقل والوجدان، فملاً هذا النموذج الغربي الفضاء الفلسفي والثقافي والسياسي، بحشد غفير من «الثنائيات المتناقضة»، التي عبرت عن غلو التفريط. المقابل لغلو الإفراط، الذي مثله الجمود والتقليد السائدان بين طلاب علوم الدين في ترقنا الإسلامي بذلك التاريخ.

ومخافة كلا الموقفين - جمود طلاب علوم الدين، وجحود طلاب العلوم الغربية - لمتهاج الوسطية الإسلامية في الإصلاح والنهوض، كان حرص الإمام محمد عبده على تمييز منهاجه في الإصلاح بسمة الوسطية الإسلامية الجامعة، فكتب عن غير عوفقه ومنهجه ودعوته بهذه الوسطية عن أهل الجمود والتقليد للمزورث، وأهل الجحود والتقليد للوافد الغربي، فقال:

ولقد خالفت في الدعوة إليه «أي إلى عنجه في الإصلاح» - رأى الفشتين العظيمين اللتين يتركب منهما جسم الأمة: طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم: وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم^(١).

(١) الأعلام: المكتبة للإمام محمد عبده، د. أمية إسماعيل - محمد حماد، طبعة القاهرة سنة

ثم تحدث عن أن هذه الوسطية - التي انحاز إليها، وتميز بها منهجها الإصلاحى - ليست خياراً ذاتياً، وإنما هي عنهاج الإسلام، الذي تميز به عن الغلو الذي أصاب أهل الشرائع الأخرى،

فلقد ظهر الإسلام، لا روحياً مجرداً، ولا جسدياً جامداً، بل إنسانياً وسطاً بين ذلك، أخذاً من كلا القبيلين بتصيب. فتوافر له من ملائمة الفطرة البشرية ما لم يتوافر لغيره، ولذلك سمي نفسه: دين الفطرة. وعرف له ذلك خصومه اليوم، و غذوة المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية»^{١٤١}.

فالوسطية هي السمة المميزة للإسلام، وهي السبب الذي جعل الإسلام دين الفطرة البشرية السوية، فكان لذلك سلم الارتقاء على درب المدنية. بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء، ولقد أفاض الأستاذ الإمام في الحديث عن هذه الوسطية الإسلامية. الجامعة - في الإصلاح - بين الدين والدنيا، وذلك في تفسيره قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ «البقرة ١٤٣» مشيراً إلى دلالات محيى الحديث عن الوسطية الإسلامية،

في سياق حديث القرآن عن الهداية الإلهية للإنسان ﴿وأنه يهدي من يشاء﴾، فقال له:

«أي على هذا النحو من الهداية جعلناكم أمة وسطاً».

ثم عرض لمعنى هذه الوسطية الإسلامية في تراث السلف: ثم أضاف رؤيته التي جعلتها منهجاً في النظر والإصلاح، فقال:

«لقد قالوا: الوسط هو العدل والخيار. وذلك لأن الزيادة على المطلوب في الأمر إفراط، والنقص عنه تفريط وتقصير. وكل من الإفراط والتفريط ميل عن الجادة القويمة، فهو شر ومذموم، فالخيار هو الوسط بين طرفي الأمر، أي المتوسط بينهما».

ولكن يقال: لم اختيار لفظ الوسط على لفظ الخيار، مع أن هذا هو المقصود؟ والأول إنما يدل عليه بالالتزام؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن وجه الاختيار هو التمهيد للتعليل الآتي. فإن الشاهد على الشيء لا بد أن يكون عارفاً به، ومن كان في أحد الطرفين فلا يعرف حقيقة حال الطرف الآخر ولا حال الوسط أيضاً.

وثانيهما: أن في لفظ الوسط إشعاراً بالسببية، فكأنه دليل على نفسه، أي إن المسلمين خيار وعدول؛ لأنهم وسط، ليسوا من أرباب الغلو في الدين المفرطين، ولا من أرباب التعطيل المفرطين، فهم كذلك في العقائد والأخلاق والأعمال.

ثم مضى الأستاذ الإمام إلى الحديث عن أن هذه الوسطية الإسلامية إنما جاءت ثورة على شيوخ الغلو - غلو الإفراط والتفريط - الذي ساد الشرائع والأنساق الفكرية التي سبقت ظهور الإسلام: «ذلك أن الناس كانوا قبل ظهور الإسلام على قسمين»:

قسم تقضي عليه تقاليده المادية الخضة، فلا هم له إلا الحظوظ الجسدية، كاليهود والمشركين. وقسم تحكم عليه تقاليده بالروحانية الخالصة، وترك الدنيا وما فيها من اللذات الجسمانية، كالنصارى والصابئين وطوائف من وثنيي الهند أصحاب الرياضيات.

وأما الأمة الإسلامية فقد جمع الله لها في دينها بين الحقين، حق الروح وحق الجسد. فهي روحانية جسمانية: وإن شئت قلت: إنه أعطاهما جميع حقوق

الإنسانية، فإن الإنسان جسم وروح، حيوان ومثلك، فكأنه قال: جعلناكم أمة وسطاً، تعرفون الحقين وتبلغون الكمالين ﴿لتكونوا شهداء﴾ بالحق على الناس الجسمانيين بما فرطوا في جنب الدين، والروحانيين إذ فرطوا وكانوا من الغالين، تشهدون على المفرطين بالتعطيل، القائلين ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر﴾ بأنهم أخلدوا إلى البهيمية، وقضوا على استعدادهم بالحرمان من المزايا الروحانية، تشهدون على المفرطين بالغلو في الدين القائلين إن هذا الوجود حبس للأرواح وعقوبة لها، فعلينا أن نتخلص منه بالتخلي عن جميع اللذات الجسمانية وتعذيب الجسد وهضم حقوق النفس، وحرمانها من جميع ما أعده الله لها في هذه الحياة، تشهدون عليهم بأنهم خرجوا عن جادة الاعتدال، وجنوا على أرواحهم بجنائيتهم على أجسادهم وقواهم الحيوانية، تشهدون على هؤلاء وهؤلاء، وتسبقون الأمم كلها باعتدالكم وتوسطكم في الأمور كلها، ذلك أن ما هديتم إليه هو الكمال الإنساني الذي ليس بعده كمال؛ لأن صاحبه

يعطي كل ذي حق حقه، يؤدي حقوق ربه، وحقوق نفسه، وحقوق جسمه، وحقوق ذوي القربى، وحقوق سائر الناس. ويكون الرسول عليكم شهيدا أي أن الرسول - ﷺ - هو المثال الأكمل لمرتبة الوسط. وإنما تكون هذه الأمة وسطا باتباعها له في سيرته وشريعته، وهو القاضي على الناس فيمن اتبع سنته ومن ابتدع لنفسه تقاليد أخرى، أو حذا حذو المبتدعين.

فكما تشهد هذه الأمة على الناس بسيرتها وارتقائها الجسدي والروحي بأنهم قد ضلوا عن القصد، يشهد لها الرسول بما وافقت فيه سنته، وما كان لها من الأسوة الحسنة فيه. بأنها استقامت على صراط الهداية المستقيم. فكانه قال: إنما يتحقق لكم وصف الوسط إذا حافظتم على العمل بهدي الرسول، واستقمتم على سنته، وأما إذا انحرفتم عن هذه الجادة، فالرسول - بنفسه ودينه وسيرته - حجة عليكم بأنكم لستم من أمته التي وصفها الله في كتابه بهذه الآية، ويقول: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن

المنكر وتؤمنون بالله» (آل عمران: ١١٠)، بل تخرجون بالابتداع من الوسط، وتكونون في أحد الطرفين^(٢).

فالوسطية هي منهاج الإسلام في صياغة الإنسان المسلم، وهي سبيل إسلامية الإصلاح في المجتمعات، وهي الطور المتقدم الذي انتقلت الإنسانية إليه بشريعة الإسلام، وهي شرط خيرية الأمة الإسلامية، وهي - لذلك - «اصراط الهداية المستقيم» كما قال الأستاذ الإمام.

* * *

وفي معرض مقارنة الإمام محمد عبده بين وسطية الإسلام وبين الغلو النصراني في الرهبانية واخترمان من حقوق الحسد وزينة الحياة الدنيا، وجعل الدين بديلاً وتقضياً للحياة الدنيا، تحدث عن أولية الحياة الدنيا - في الإسلام - على الدين، وعن تأليف الوسطية الإسلامية، وجمعها بين الحياة وبين الدين، فقال:

الحياة في الإسلام مقدمة على الدين. أوامر الحنيفية السامحة إن كانت تختطف العبد إلى ربه، وتملأ قلبه من ربه، وتفعم أملة من رغبته، فهي - مع ذلك - لا

(٢) المصدر السابق / طبعة بيروت / سنة ١٩٧٢م / ج ٤ ص ٣٣٣-٣٣٥

تأخذه عن كسبه، ولا تحرمه من التمتع به، ولا توجب عليه نقشف الزهادة. ولا تجشمه في ترك المذات ما فوق العادة. صاحب هذا الدين - ﷺ - لم يقل «بع ما تملك واتبعني»، ولكن قال لمن استشاره فيما تصدق به من ماله: «الثلث، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفنون الناس.

والقاعدة قد عمت: «صحة الأبدان مقدمة على صحة الأديان» فترى الدين قد راعى في أحكامه سلامة البدن، كما أوجب العناية بسلامة الروح.

أباح الإسلام لأهله التحمل بأنواع الزينة، والتوسع في التمتع بالمستهيات، على شريطة المقصد والاعتدال، وحسن النية، والوقوف عند الحدود الشرعية، والحفاظة على الرجولية. جاء في الكتاب العزيز: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك تفصل الآيات لقوم يعلمون* قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها

وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشرّكوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴿ (الأعراف ٣١-٣٣). ووضع قانوناً للإنفاق وحفظ المال في قوله: ﴿إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً﴾ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتتعد ملوماً محسوراً ﴿ (الاسراء ٢٧-٢٨).

وخشي على المؤمن أن يغلو في طلب الآخرة: فيهلك دنياه وينسى نفسه منها؛ فذكرنا - بما قصه علينا - أن الآخرة يمكن نيلها، مع التمتع بنعم الله علينا في الدنيا، إذ قال: ﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾ (القصص ٧٧).

فرى أن الإسلام لم يبخس الحواس حقها، كما أنه هياً الروح لبلوغ كمالها، فهو الذي جمع للإنسان أجزاء حقيقته، واعتبره حيواناً ناطقاً، لا جسمانياً صرفاً، ولا ملكوتياً بحثاً. جعله من أهل الدنيا كما هو من أهل

الأخرة، واستبقاه من أهل هذا العالم الجسداني كما دعاه إلى أن يطلب مقامه الروحاني ليس يكون بذلك - وبما بينه في قوله: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ (البقرة: ٢٩) - قد أطلق القيد عن قواه، ليصل من رفد الحياة إلى منتهاه، والنفوس مطبوعة على التنافس، قد غرز فيها حب التسابق فيما تعتقده خيراً، أو تجده لذيقاً، أو تظنه نافعا، وليس في الغريزة الإنسانية أن يقف بها الطلب عند حد محدود، أو ينتهي بها السعي إلى غاية لا مطالع للرغبة وراءها، بل خصها الله بالمكنة من الرقي في أطوار الكمال من جميع وجوهه، إلى ما شاء الله أن يترقى بدون حد معروف^(١٤).

هكذا تحدث الإمام محمد عبده عن الوسطية الإسلامية الجامعة، التي هي خصيصة من خصائص الإسلام، وقسمة ثالثة من قسمات المنهاج الإسلامي في الإصلاح - إصلاح النفس، وإصلاح الاجتماع الإنساني - كما تحدث عن انحيازه إلى هذه الوسطية الإسلامية، وتبين منهاجه الإصلاحى بهذه الوسطية عن

أهل الغلو، غلو الإفراط عند طلاب علوم الدين في عصره ، وغلو
التفريط عند طلاب النموذج الغربي الوافد في ركائب الاستعمار
ولقد امتلأت صفحات آثاره الفكرية بالتطبيقات - النظرية
والعملية - لنهاج الوسطية الإسلامية على مبادئ المشروع
الإصلاحى، المشروع النهضوي للإصلاح بالإسلام، الذي اتخذ
فيه الأستاذ الإمام من تجديد الدين سبيلا لتجديد دنيا المسلمين.

في نظرية المعرفة

وفي مواجهة الاستقطابات الحادة - في نظرية المعرفة - عند تيارات الغلو الديني والملاذيني، حيث وقف أهل المادية والتوصيفية - في سبيل المعرفة - عند العقل والحواس فقط، ووقف أهل الجمود والتقليد للموروث عند ظواهر النصوص وحدها، ووقف غلاة الصوفية - الماظنية - عند خطرات القلوب دون سواها.

في مواجهة هذا الغلو الذي سقط فيه كل هؤلاء، تبرزت الوسطية الإسلامية الجامعة بالتأليف بين ما سماه الإمام محمد عبده «الهدايات الأربع» (العقل والنقل والتجربة والوجدان)، التي تزاملت وتكاملت في تحصيل المعرفة الإسلامية - الشرعية والمذهبية - فأثمرت الثقافة والمعرفة الإسلامية المتوازنة. فبالجمع والتأليف بين هذه الهدايات تكون الثقافة والمعرفة الوسطية، التي يوفق فيها العقل القلب، ويرطب فيها القلب حسابات العقول المجردة، وتكتشف فيها التجارب والحواس آيات الله المبثوثة في الأنفس والأفاق - كتاب الله المنظور - ويضيف فيها

النقل - نبأ السماء العظيم - ما لا تستطيع العقول والحواس - وهي نسبة الإدراك - الاستقلال بمعرفته من نبأ الغيب وعوالم الإنهيات.

ولقد أفاض الإمام محمد عبده في الحديث عن هذه النظرية - نظرية الهدايات الأربع - المسئلة للوسطية الإسلامية الجامعة في نظرية المعرفة، وذلك عندما وقف - في تفسيره لسورة الفاتحة - أمام قول الحق - سبحانه وتعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ (الفاتحة: ٦) فقال:

الهداية - في اللغة - الدلالة بلطف على ما يوصل للمطلوب، ولقد منح الله الإنسان أربع هدايات يتوصل بها إلى سعادته:

أولاهها: هداية الوجدان الطبيعي والإلهام الفطري، وتكون للأطفال منذ ولادتهم.

والثانية: هداية الحواس والمشاعر، وهي متممة للهداية الأولى في الحياة الحيوانية، ويشارك الإنسان فيهما الحيوان الأعجم، بل هو فيهما أكمل من الإنسان، فإن حواس الحيوان وإلهامه بكملان له بعد ولادته بقليل،

بخلاف الإنسان، فإن ذلك يكمل فيه بالتدرج في زمن غير قصير.

والثالثة: هداية العقل، خلق الإنسان ليعيش مجتمعاً، ولم يعط من الإلهام والوجدان ما يكفي مع الحس الظاهر لهذه الحياة الاجتماعية كما أعطى النحل والنمل، فحباه الله هداية هي أعلى من هداية الحس والإلهام، وهي العقل الذي يصحح غلط الحواس والمشاعر، ويبين أسبابه، وذلك أن البصر يرى الكبير على البعد صغيراً، ويرى العود المستقيم في الماء معوجاً، والصفر أبيض وذوق الخلو مرّاً، والعقل هو الذي يحكم بفساد هذا الإدراك.

والهداية الرابعة: الدين. يغلط العقل في إدراكه كما تغلط الحواس، وقد يهمل الإنسان استخدام حواسه وعقله فيما فيه سعادته الشخصية والنوعية، ويسلك بهذه الهدايات مسالك الضلال، فيجعلها مستخرة لشهواته ولذاته، حتى توردته موارد الهلكة، فاحتاج الناس إلى هداية ترشدتهم في ظلمات أهوائهم. إذا هي غلبت على عقولهم، وتبين لهم حدود أعمالهم ليقفوا

عندهما، ويكفوا أيديهم عما وراءها. ثم إن مما أودع في غرائز الإنسان الشعور بسلطة غيبية متسلطة على الأكوان، ينسب إليها كل ما لا يعرف له سبب؛ لأنها هي الواهبة كل موجود ما به قوام وجوده، وبأن له حياة وراء هذه الحياة المحدودة. فهل يستطيع أن يصل بتلك الهدايات الثلاث إلى تحديد ما يجب عليه لصاحب تلك السلطة، الذي خلقه وسواه، ووهبه هذه الهدايات وغيرها مما فيه سعادته في تلك الحياة الثانية؟

كلا ! إنه في أشد الحاجة إلى هذه الهداية الرابعة - الدين - وقد منحه الله إياها.

ولكن بقي معنا هداية أخرى، وهي المعبر عنها بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهِمَ آتَنَّهُ﴾ (الأنعام: ٩٠)، فليس المراد من هذه الهداية ما سبق ذكره، فالهداية في الآيات السابقة بمعنى الدلالة، وهي بمنزلة إيقاف الإنسان على رأس الطريقين - المهلك والمنجى - مع بيان ما يؤدي إليه كل منهما، وهي ما تفضل الله به على جميع أفراد البشر - أما هذه الهداية،

فهي أخص من الدلالة، وهي لم تكن ممنوحة لكل أحد
كالخواس والعقل وشرع الدين.

ولما كان الإنسان عرضة للخطأ والضلال في فهم الدين،
وفي استعمال الخواس والعقل - على ما قدمنا - كان
محتاجاً إلى المعونة الخاصة، فأمرنا الله بطلبها منه في قوله
«اهدنا الصراط المستقيم». فمعنى «اهدنا الصراط
المستقيم» دلنا دلالة تصحبها معونة غيبية من لدنك،
نحفظنا بها من الضلال والخطأ. وما كان هذا أول دعاء
علمنا الله إياه، إلا لأن حاجتنا إليه أشد من حاجتنا إلى
كل شيء سواه^(١)

هكذا صاغ الفيلسوف الحكيم الإمام محمد عبده مذهب
الوسطية الإسلامية في نظرية المعرفة هذا البناء الفلسفي المحكم،
الذي ميز رؤية الإسلام في هذه القضية الخورية عن كل النظريات
والآراء التي سادت في دوائر الغلو الديني واللا ديني على مر تاريخ
المعرفة الإنسانية.

(١) الأعدال الكاملة للإمام محمد عبده، دراسة وتحقق محمد عبادة، مطبعة القاهرة

١٩٩٣/ ج ٤/ ص ٤٢-٤٦

ثم عاد الأستاذ الإمام ليتحدث عن ذات القضية، في تفسيره قول الحق - سبحانه وتعالى - ﴿الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ (البقرة: ٢٥٧)، فقال بعد رفض ما سماه «تفسير العوام الذين لا يفهمون أساليب اللغة الغالية» أو تفسير الأعاجم، الذين هم أجدر بعدم انفعهم - والذين استدلووا بهذه الآية على «الجبر والخبرية» - قال الأستاذ الإمام:

«إن المؤمن لا ولي له، ولا سلطان لأحد عليه إلا الله تعالى، ومتى كان كذلك فإنه يهتدي إلى استعمال الهدايات التي وهبها الله تعالى على وجهها، وهي: الخواص، والعقل، والدين، فهؤلاء المؤمنون كلما عرضت لهم شبهة لاح لهم بسلطان الولاية الإلهية على قلوبهم شعاع من نور الحق يطرد ظلمتها، فيخرجون منها بسهولة: ﴿إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون﴾ (الأعراف: ٢٠١) جولان الخواص في رياض الأكواف. وإدراك ما فيها من بديع الصنع والإتقان، يعطيهم نورا، ونظر العقل في

فنون المعقولات يعطيهم نوراً، وما جاء به الدين من
الآيات البينات يتم لهم نورهم» (٢).

وعلى حين سقط الغلو اللاديني بالغرب والمثغرين في
التناقض المزعوم بين «العلم» و«الدين»، فإن هذه الوسطية
الإسلامية الجاسعة في نظرية المعرفة قد جمعت وزاملت وكاملت بين
العلم والدين، فالعلم ثمرة للحواس والعقل، والدين هداية. إن
علت - أحياناً - على الحواس والعقل، فإنها لا تناقض ثمرات أي
منهما، لذلك، انتهى الإمام محمد عبده إلى أن هذه الوسطية
الإسلامية في نظرية المعرفة، هي التي تعصم العقل المسلم من هذه
«الثنائية المتناقضة» التي سقطت فيها الحضارة الغربية - ثنائية
التناقض المزعوم بين العلم والدين، فقال:

«لقد وعد الله بأن يتم نوره، وبأن يظهره على الدين
كله، فسار في سبيل التمام والظهور على العقائد الباطلة
أعواماً، ثم انحرف به أهله عن سبيله، وساروا به إلى ما

(٢) المصدر السابق / طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م / ج ٤ / ص ١٣٣ - ١٣٤.

يروى وتروى، ولن ينقضي العالم حتى يتم ذلك الوعد،
ويأخذ الدين بيد العلم، ويتعاونوا معاً على تقويم العقل
والوجدان، فيدرك العقل مبلغ قوته، ويعرف حدود
سلطته، فيتصرف فيما آتاه الله تصرف الراسخين.
ويكشف ما مكنه فيه من أسرار العالمين، حتى إذا غشيت
سبحات الجلال. وقف خاشعاً. وقفل راجعاً، وأخذ
أخذ الراسخين في العلم، الذين قال فيهم أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - فيما يروى عنه:
«هم الذي أغناهم عن اقتحام السدود المضروبة دون
الغيب، الإقرار بجملته ما جهلوا تفسيره من الغيب
المحجوب، فمدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم
يحيطوا به علماً، وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم
البحث عن كنهه رسوخاً».

هنالك يلتقي (العقل) مع الوجدان الصادق (القلب).
ولم يكن الوجدان ليدبر العقل في سيره داخل حدود
مملكته، متى كان الوجدان سليماً، وكان ما استضاء به
من نبراس الدين صحيحاً. إياك أن تعتقد ما يعتقده

بعض السذج من أن فرقاً بين العقل والوجدان (القلب) في الوجهة بمقتضى الفطرة والغريزة، فإنما يقع التخالف بينهما عرضاً عند عروض العلل والأمراض الروحية على النفوس. وقد أجمع العقلاء على أن المشاهدات بأحسن الباطني (الوجدان أو القلب) من مبادئ البرهان العقلي، كوجدانك أنك موجود، ووجدانك لسرورك وحزنك وغضبك ولذتك وألمك، ونحو ذلك.

منحنا العقل للنظر في الغايات والأسباب والمسببات، والفرق بين البسائط والمركبات. ومنحنا الوجدان لإدراك ما يحدث في النفس واللذات من لذائد وآلام، وهلع واطمئنان، وشماس (امتناع وإباء) وإذعان، ونحو ذلك مما يذوقه الإنسان. ولا يحصيه البيان، فهما عينان للنفس تنظر بهما. عين تقع على القريب، وأخرى تمتد إلى البعيد. وهي (النفس) في حاجة إلى كل منهما، ولا تنتفع بإحدهما حتى يتم الانتفاع بالأخرى، فالعلم الصحيح مقوم للوجدان، والوجدان السليم من أشد أعوان العلم، والدين الكامل علم وذوق، وعقل وقلب،

برهان وإذعان. فكر ووجدان. فإذا اقتصر دين على أحد
الأمرين فقد سقطت إحدى قائمته، وهيهات أن يقوم
على الأخرى. ولن يتخالف العقل والوجدان حتى
يكون الإنسان الواحد إنسانين، والوجود الفرد
وجودين.

قد يدرك عقلك الضرر في عمل، ولكنك تعمله طوعاً
لوجدانك، وربما أيقنت المنفعة في أمر وأعرضت عنه
إجابة لدافع من سريرتك، فتقول: إن هذا يدل على
تخالف العقل والوجدان. ولكني أقول: إن هذه حجة
من لا يعرف نفسه ولا غيره. عليك أن ترجع إلى
نفسك؛ فتتحقق من أحد الأمرين: إما أن يبينك ليس
بيقين، وأنه صورة عرضت عليك من قول غيرك، فأنت
تظنها علماً وما هي به، وإما أن وجدانك وهم تمكن
فيك، وعادة رسخت في مكان القوة منك، وليس
بالوجدان الصحيح، وإنما هو عادة ورثتها عن حوالتك
وظننتها شعوراً منبعه الغريزة وما هي منه في شيء.

لابد أن ينتهي أمر العلم إلى تأخي العلم والدين على
سنة القرآن والذكر الحكيم. ويأخذ العالمون بمعنى

الحديث الذي صح معناه: «تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في ذات الله»، وعند ذلك يكون الله قد أتم نوره ولو كره الكافرون، وتبعهم الجامدون القانتون، وليس بينك وبين ما أعدك به إلا الزمان الذي لا بد منه في تنبيه الغافل، وتعليم الجاهل، وتوضيح المنهج، وثقويم الأعوج، وهو ما تقتضيه السنة الإلهية في التدرج «سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً» (الأحزاب: ٦٢) «إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً» (المعارج: ٧) «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» (محمد: ٧) وهو خير الناصرين»^(٣).

هكذا قدم الأستاذ الإمام مقالاً في فلسفة الوساطة الإسلامية الجامعة للهدايات الأربع في نظرية المعرفة الإسلامية، يقى فيه وجود أي تناقض حقيقي بين العلم والدين، أو بين العقل والوجدان - القلب - فهذه الهدايات جميعها عيون للنفس الإنسانية، تتراكم وتتكامل في تحصيل المعرفة المتوازنة والمتكاملة. المحفظة الطسائنية الإنسان.

وبذلك تبلورت قسمة من قسمات المشروع الحضاري للأمة،
 قسمة نظرية المعرفة الإسلامية، التي تميزت - بالوسطية الإسلامية
 الجامعة - عن نظائرها من نظريات المعرفة عند أهل الغلو، سواء عنهم
 أهل الغلو الديني (المُفرطين) و أهل الغلو اللاديني (المُفرطين)،
 فبالوسطية جمعت هذه النظرية - في مصادر المعرفة - بين الواقع -
 واقع عالم الشهادة، وكتاب الله المنظور، وسننه المبثوث في الأنفس
 والأفاق - وبين عالم الغيب، ونبأ السماء العظيم الذي جاء به
 الوحي في كتاب الله المنظور، كما جمعت - هذه النظرية في المعرفة -
 بين المهديات الأربع: العقل، والنقل، والتجربة، والتوجدان،
 رافضة غلو الإفراط والتفريط في هذا الميدان الهام من ميادين
 الإصلاح.

مقام العقل، وحدوده

ولم يقف حديث الإمام محمد عبده عن العقل عند هذا الذي قدمه في «نظرية المعرفة الإسلامية»، عند ما وضعه ضمن «الهدايات الأربع»، التي هي سبيل الإنسان إلى المعارف والعلوم، وإلى الصراط المستقيم، وإنما - فوق ذلك - كان العقل ميداناً لمعركة فكرية كبرى وخصبة، حاضها الأستاذ الإمام ضد طرفي الغلو علو «السلفية الحرفية» التي تنكرت لهداية العقل، عندما اكتفت بالوقوف عند حرفية النصوص وظواهرها، غافلة عن تعقل المقاصد الشرعية من وراء النصوص، وغلو «المادية الوضعية الغربية»، التي ألهمت العقل، وتجاوزت بإدراكاته حدود «النسبية» - ككل ملكات الإنسان - إلى حيث ادعت «الإطلاق» لمذركاته، رافعة شعار «التنوير الوضعي الغربي»، القائل: «لا سلطان على العقل إلا العقل وحده»، وهو الشعار الذي يعني الرفض، لأن يكون الوحي والنقل، وكذلك القلب والوجدان من مصادر الهداية والمعرفة النسبية للإنسان، أي الرفض للوسطية الإسلامية الجامعة.

خاص الإمام محمد عبده معركة «العقلانية الإسلامية» هذه من منطلق «الوسطية الإسلامية الجامعة، ضد طرفي الغلو في التعامل مع العقل، فكتب منتقداً الغلو «السلفى» للوهابية - رغم عدّه إياها من حركات الإصلاح، وذلك لتكفيرها جمهور المسلمين، ولتشديداتها غير المنبرر ضد الأئمة الإسلامية - ومنها قبة قبر الرسول - ﷺ - التي همت بهدمها!، وأيضاً - وهذا هو الأهم في موضوعنا - لتتكيفها طريق العقلانية الإسلامية، ومجافاتها سبيل النظر العقلي، مكتفية بالوقوف عند حرفية النصوص وضواهرها، ولقد كتب الأستاذ الإمام في نقد «السلفية الوهابية» يقول:

«لقد قام الوهابية للإصلاح، ومذهبهم حسن، لولا الغلو والإفراط»:

- أي حاجة إلى قولهم يهدم قبة النبي - ﷺ -؟
- والقول بكفر جميع المسلمين؟!
- والعمل على إخضاعهم بالسيف، أو إبادةهم؟!
- نعم، لا بأس في المبالغة في القول والخطابة؛ لأجل التأثير بالترغيب أو التهريب والتنفير، ولكن ما كل ما يقال يكتب ويبنى عليه عمل^(١).

(١) لأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، دراسة وتحقيق محمد عمارة / صفة القاهرة:

١٩٩٣م / ج ٢ / ص ٥٣٧

ثم انتقد مجافاة «السلفية الحرفية» لمنهاج النظر العقلي والعقلانية الإسلامية. هذه المجافاة التي جعلتهم أضيق صدرًا من المقلدين الذين يعادون الإصلاح. فقال:

«وهذه الفئة أضيق غطناً - أفقاً - وأحرج صدرًا من المقلدين. وهي وإن أنكرت كثيرًا من البدع، ونحّت عن الدين كثيرًا مما أضيف إليه وليس منه، فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد، والتقيّد به، بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين، وإليها كانت الدعوة، ولأجلها منحت النبوة. فلم يكونوا للعلم أولياء ولا للمدينة أحياء»^(٢).

انتقد الإمام محمد عبده هذه «السلفية - الإصلاحية» مخافتها منهاج النظر العقلي والعقلانية الإسلامية - وهو السلفي العقلاني الذي أعلن أن هدفه من وراء دعوته السلفية العقلانية هو:

«تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب

(٢) المصدر السابق / ج ٣ ص ٣١٤

معارفه إلى يتابعها الأولى ، واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري»^(٣١).

فميز بين سلفيته العقلانية، الداعية إلى «تحرير الفكر من قيد التقليد»، وبين «السلفية الوهابية» التي جافت العقل والعقلانية، فعدت - في هذا الميدان - أضيق أفقاً من المقلدين!، وقادها هذا الجفاء للعقل إلى حيث تنكبت طريق العلم والمدينة!

كذلك انتقد الإمام محمد عبده «الغلو المادي الوضعي»، الذي ذهب أصحابه على درب «تأليه العقل»، إلى حد إنكار أن يكون النقل والوحي مصدرًا من مصادر المعرفة، حتى لقد ذهب نفر منهم إلى تفسير المعجزات والخوارق - وكل ما لا يستقل العقل والحس بإدراك كنهه - تفسيراً مادياً!

ولقد شهد عصر الأستاذ الإمام لهذا التيار المادي والوضعي صولة، قادها نفر من المثقفين الموارنة، الذين تعلموا وضربت عقولهم في مدارس الإرساليات النصرانية في لبنان، ثم هاجروا إلى مصر،

(٣١) انظر السابق ج ٢ ص ٣١٥

وأصدروا فيها - لهذا الغرض - صحفاً ومجلات، كان في ضليعتها
مجلة «المقتطف»، (١٢٩٣-١٣٧١هـ/ ١٨٧٦-١٩٥٢م) التي
وصفها المصلح المجدد عبد الله نديم (١٢٦١-
١٣١٣هـ/ ١٨٤٥-١٨٩٦م) فقال عن كتابها وما ينشرون فيها:

أعداء الله وأنبيأؤه، الأجراء، الذين أنشئوا لهم جريدة
جعلوها خزانة لترجمة كلام من لم يدينوا بدين، ممن
ينسبون معجزات الأنبياء إلى الظواهر الطبيعية
والتراكيب الكيماوية، ويرجعون بالمكونات إلى المادة
والطبيعة، منكرين وجود الإله الحق. وقد ستروا هذه
الأباطيل تحت اسم فضول علية، وما هي إلا معاول
يهدمون بها عموم الأديان^(٤).

انتقد الأستاذ الإمام هذا العلم اللاديني، فقال عن تمودحه
الذي تجسد في المدنية الأوروبية:

«إن هذه المدنية هي: مدنية الملك والسلطان - (القوة)،
مدنية الذهب والفضة، مدنية التفخفة والبهرج، مدنية
الختل والنفاق، وحاكمها الأعلى هو الجنيد» عند قوم.

(٤) عبد الله النديم / مجلة (الأستاذ) / ص ٩٢٣، ٩٢٩.

«الليبرال» عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء
من ذلك^(٥١)

وعلق على نقائه وحواره مع الفيلسوف الإنجليزي «سبنسر»
(١٨٢٠-١٩٠٣م) الذي بدأ يائسا من مستقبل أوروبا - بسبب
سقوطها في النزعة المادية - علق الإمام متعجبا من الفلاسفة
الأوروبيين، الذين اهتموا إلى عبقرية الحضارة الأوروبية في اختراعات
الدنيوية، والصناعات التي جعلت ويسرت حياة عالم الشهادة،
على حين عجزوا عن اكتشاف فطرة التدين في الإنسان، ومن ثم
دخلوا بحضارتهم المادية في هذا المنحدر الخطير. علق الإمام على
هذا الحوار - مع «سبنسر» - فقال:

«هؤلاء الفلاسفة والعلماء الذين اكتشفوا كثيرا مما يفيد
في راحة الإنسان وتوفير راحته وتعزيز نعمته، أعجزهم
أن يكتشفوا طبيعة الإنسان، ويعرضوها على الإنسان
حتى يعرفها فيعود إليها! هؤلاء الذين صقلوا المعادن
حتى كان منها الحديد اللامع المضيء، أفلا يتيسر لهم
أن يجنوا ذلك الصدا الذي غشي الفطرة الإنسانية،

(٥١) الأعلام الكاملة، ج ٣، ص ٢٠٥.

ويصقلوا تلك النفوس : حتى يعود لها لمعناها
الروحي ؟ ! لقد حار الفيلسوف «سبنسر» في حال أوروبا،
وأظهر عجزه، مع قوة العلم ! فأين الدواء ؟ إنه الرجوع
إلى الدين، الدين هو الذي كشف الطبيعة الإنسانية،
وعرفها إلى أربابها في كل زمان، لكنهم يعودون
فيجهلون^(٦)!

ثم تحدث الأستاذ الإمام - في نقده لهذا العلو اللاديني - عن
المتغربين من أبناء المشرق الذين سقطوا في هذا المستنقع، فذكروا
كل ما وراء سدركات الخواص، فقال :

«يوجد في كل أمة، وفي كل زمان، أناس يقذف بهم
الطيش والتقص في العلم إلى ما وراء ساحل اليقين.
فيسقطون في غمرات من الشك في كل ما لم يقع تحت
حواسهم الخمس، بل قد يدركهم الريب فيما هو من
متناولها، فإذا عرض عليهم شيء من الكلام في النبوات
والأديان، وهم من أنفسهم هائم بالإصغاء، دافعه بما
أوتوا من الاختيار في النظر، وانصرفوا عنه، وجعلوا

(٦) عبد الله الشاذلي، مجلة الأستاذ، ص ٩٢٤ - ٩٢٣

أصابهم في آذانهم حذر أن يخالط الدليل أذهانهم؛
 فيلزمهم العقيدة، وتتبعها الشريعة؛ فيحرموا اللذة ما
 ذاقوا، وهو مرض في الأنفس والقلوب يستشفى منه
 بالغنى. إن شاء الله» (٧).

وبعد هذا الموقف الرافض والناقد لتياري الغلو الديني.
 والغلو اللاذيني، غلو التفريط، وغلو الإفراط - إزاء العقل
 والعقلانية، قدم الأستاذ الإمام صياغات فكرية محكمة ومتوازنة،
 حول:

- أ - مقام العقل بين الهدايات التي وهبها الله للإنسان.
- ب - وارتباط الأسباب بالنسببات.
- ج - والسنن الكونية، التي جعلها الله قوانين لسير العالم
 والاجتماع، لا تبدل لها ولا تحويل.
- د - وحدود العقل، كملكته من ملكات الإنسان، له مقام عالٍ
 وخطير عظيم، لكنه لا يحقق وحده السعادة للإنسان، وإنما
 لا بد معه من الرُوحِي والتقل الذي يقدم من نبأ الغيب
 وعوالم الإلهيات ما لا تستقل بإدارته العقل.

(١) لأستاذ لكاملة للإمام محمد عبده، دراسية وعقلية، محمد عبادة طبعه القاهرة

قدم الإمام في هذه المبادئ صياغات فكرية، لا تغالي إذا قلنا إنها «مقال في العقلانية الإسلامية»، جاء فيه:

عن مقام العقل في الإسلام

«العقل: هو جوهر إنسانية الإنسان، وهو أفضل القوى الإنسانية على الحقيقة. ولقد تأخى العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس، على لسان نبي مرسل، بتصريح لا يقبل التأويل، وتقرر بين المسلمين كافة - إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه - أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل، كالعلم بوجود الله، وبقدرته على إرسال الرسل، وعلمه بما يوحي إليهم؛ وإرادته لاختصاصهم برسالته، وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم معنى الرسالة، كالتصديق بالرسالة نفسها.

كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء قد يعلمو على الفهم، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل.

أول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي، والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح، فقد أقامك منه على سبيل الحجة، وقاضاك إلى العقل، ومن قاضاك إلى

حاكم فقد أذعن إلى سلطته، فكيف يمكنه بعد ذلك أن
يجور أو يشور عليه؟!

بلغ هذا الأصل بالمسلمين أن قال القائلون من أهل
السنة: إن الذي يستقصي جهده في الوصول إلى الحق،
ثم لم يصل إليه، ومات طالباً غير واقف عند الظن، فهو
ناج. فأني سعة لا ينظر إليها الحرج أكمل من هذه
السعة؟!

لقد اتفق أهل الملة الإسلامية - إلا قليلاً - لا ينظر إليه
- على أنه إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دل عليه
العقل، وبقي في النقل طريقان:

طريق التسليم بصحة المنقول، مع الاعتراف بالعجز عن
فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه.

والطريق الثانية: تأويل النقل، مع المحافظة على قوانين
اللغة، حتى يتفق معناه مع ما أثبتته العقل.

إنه لا يقين مع التخرج من النظر، وإنما يكون اليقين
بإطلاق النظر في الأكوان، طولها وعرضها. حتى يصل
إلى الغاية التي يطلبها دون تقييد.

فالله يخاطب في كتابه الفكر والعقل والعلم بدون قيد ولا حد. والوقوف عند حد فهم العبارة مُضِرٌّ بنا، ومناف لما كتبه أسلافنا من جواهر المعقولات، التي تركنا كتبها فراشا للأثرية وأكلة للسوس، بينما انتقلت إلى أم أخرى أصبحت الآن تنعت باسم النور!

والقرآن قد دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم، فهو معجزة عرضت على العقل، وعرفته القاضي فيها. وأطلقت له حق النظر في أنحائها، ونشر ما انطوى في أثنائها. فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري. فلا يدهشك بخارق للعادة: ولا يغشي بصرك بأطوار غير معتادة، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية.

والمرء لا يكون مؤمناً إلا إذا عقل دينه. وعرفه بنفسه حتى اقتنع به، فمن رُئي على التسليم بغير عقل، والعمل - ولو صالحاً - بغير فقه، فهو غير مؤمن؛ لأنه ليس القصد من الإيمان أن يذلل الإنسان للخير، كما

يذلل الحيوان، بل القصد منه أن يرتقي عقله، وتتزكى نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه، فيعمل الخير؛ لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله، ويترك الشر؛ لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرت في دينه ودنياء. ويكون - فوق هذا - على بصيرة وعقل في اعتقاده، فالعاقل لا يقلد عاقلاً مثله. فأجدر به أن لا يقلد جاهلاً هو دونه (٨)!

وللصفة الوثيقة بين مقام العقل في الإسلام، وبين تقرير الإسلام الارتباط بين الأسباب والمسببات، كتب الأستاذ الإمام، عن:

المسببية: «إن القول بنفي الرابطة بين الأسباب والمسببات جدير بأهل دين (يقصد النصرانية) ورد في كتابه (الإنجيل) أن الإيمان وحده كافٍ في أن يكون للمؤمن أن يقول للمجبل تحول عن مكانك، فيتحول الجبل! يليق بأهل الدين تعد الصلاة وحدها، إذا أخلص المصلي فيها، كافية في إقداره على تغيير سير الكواكب وقلب نظام العالم العتصري! وليس هذا الدين هو الإسلام».

(٨) المصدر السابق، ج ٢/٤، ص ١٥١، ٢٥٩-٢٨١، ج ٦/٥، ص ٤٤٤

دين الإسلام هو الذي جاء في كتابه: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم﴾ (التوبة: ١٠٥) ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ (الأنفال: ٦٠) ﴿سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ (الأحزاب: ٦٢)، وأمثالها، وليس من الممكن لمسلم أن يذهب إلى ارتفاع ما بين حوادث الكون من الترتيب في السببية والمسببة إلا إذا كفر بدبته قبل أن يكفر بعقله^(٩)!

كما كتب الأستاذ الإمام:

عن السنن الكونية الحاكمة لسير العالم والاجتماع
«إن لله في الأمم والأكوان سنناً لا تتبدل، وهي التي
تسمى شرائع أو نواميس أو قوانين، ونظام المجتمعات
البشرية وما يحدث فيها، هو نظام واحد لا يتغير ولا
يتبدل. وعلى من يطلب السعادة في المجتمع أن ينظر في
أصول هذا النظام؛ حتى يرد إليه أعماله، ويبني عليها
سيرته، وما يأخذ به نفسه، فإن غفل عن ذلك غافل؛
فلا ينتظر إلا الشقاء، وإن ارتفع في الصالحين نسبه، أو
اتصل بالمقربين سببه، فمهما بحث الناظر وفكر،

(٩) المصدر السابق / ج ٢ / ص ٥٠٢

وكشف وقرر، وأتى لنا بأحكام تلك السنن، فهو يجري على طبيعة الدين، وطبيعة الدين لا تتجافى عنه، ولا تنفر منه^(١٠).

«قد خلعت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين» (آل عمران: ١٣٧). إن إرشاد الله إيانا إلى أن له في خلقه سنناً، يوجب علينا أن نجعل هذه السنن علماً من العلوم المدونة، لنستدبر ما فيها من الهداية والموعظة على أكمل وجه. فيجب على الأمة - في مجموعها - أن يكون فيها قوم يبينون لها سنة الله في خلقه، كما فعلوا في غير هذا العلم من العلوم والسنن التي أرشد إليها القرآن بالإجمال، وبينها العلماء بالتفصيل؛ عملاً بإرشاده، كالتوحيد والأصول والفقه.

والعلم بسنن الله تعالى من أهم العلوم وأنفعها. والقرآن يحيل عليه في مواضع كثيرة. وقد دلنا على ما أخذه من أحوال الأمم؛ إذ أمرنا أن نسير في الأرض لأجل اجزلائها ومعرفة حقيقتها^(١١).

(١٠) المصدر السابق / ج ٣ / ص ٢٨٤.

(١١) المصدر السابق / ج ٥ / ص ٩٤، ٩٥.

وبهذا الأصل، الذي قام على الكتاب وصحيح السنة
وعمل النبي ﷺ، مُهَّدَتْ بين يدي العقل كل سبيل.
وَأُزِيلَتْ من سبيله جميع العقبات، واتسع له المجال إلى
غير حد (١٢).

ثم خُصَّص الأستاذ الإمام - في حديثه عن العقلانية الإسلامية
- إلى تقرير الحقيقة التي خالف فيها الإسلام أهل «الغلو
العقلاني»، وذلك عندما وضع للعقل حدوداً لا تتعداها - وهي
حدود عالم الشهادة - وقرر حاجته إلى الوحي في معرفة ما الغيب
والسماء، وكثير من مقادير الأحكام في العبارات. ولذلك، كتب
الأستاذ الإمام، فقال:

عن حدود العقل الإنساني

«إن العقل البشري وحده ليس في استطاعته أن يبلغ
بصاحبه ما فيه سعادته في هذه الحياة، اللهم إلا قليل من
لم يعرفهم الزمن، فإن كان لهم من الشأن العظيم ما به
عرفهم أشار إليهم الدهر بأصابع الأحياء! (١٣).

(١٢) المصدر السابق / ج ٣ / ص ٣٩٦

(١٣) المصدر السابق / ج ٣ / ص ٣٩٦

وقد يكون من الأعمال ما لا يمكن درك حسنه، ومن
المنهيات ما لا يُعرف وجه قبحه، وهذا النوع لا حسن له
إلا الأمر ولا قبح إلا النهي^(١٤).

إن مجرد البيان العقلي لا يدفع نزاعاً، ولا يرد طمأنينة.
وقد يكون القائم على ما وضع من شريعة العقل يزعم
أنه أرفع من واضعها، فيذهب بالناس مذهب شهواته،
فتذهب حرمتها، وينهدم بناؤها، ويفقد ما قصد
بوضعها^(١٥).

وإذا قدرنا العقل البشري قدره، وجدنا غاية ما ينتهي
إليه كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض الكائنات
التي تقع تحت الإدراك الإنساني، أما الوصول إلى كنه
حقيقة فمما لا تبلغه قوته^(١٦). ومن أحوال الحياة
الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري أن يصل إليه وحده.
لهذا كان العقل محتاجاً إلى معين يستعين به في وسائل
السعادة في الدنيا والآخرة^(١٧). فالعقل هو ينبوع اليقين

(١٤) المصدر السابق / ج ٣ / ص ٢٩٩

(١٥) المصدر السابق / ج ٣ / ص ٤١١

(١٦) المصدر السابق / ج ٣ / ص ٢٧٩

(١٧) المصدر السابق / ج ٣ / ص ٢٩٧

في الإيمان بالله وعلمه وقدرته، والتصديق بالرسالة، أما النقل فهو ينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب، كأحوال الآخرة، والعبادات^(١٨)، والذي علينا اعتقاده: أن الدين الإسلامي دين توحيد في العقائد، لا دين تفريق في القواعد، والعقل أشد أعوانه؛ والنقل من أقوى أركانه»^(١٩)

هكذا تكلم الإمام محمد عبده، وكتب «مقالات في العقلانية الإسلامية»، من موقع الوسطية الإسلامية الجامعة، ومن موقع الرفض والنقد للعلو - مطلق الغلو - علو التفريط الذي انحازت إليه «السلفية الوهابية» - التي جافت العقل، وكأنها خلطت بينه وبين «الجهل» و«الغلو المفرط» الذي انحازت إليه المادية الغربية، التي ألهمت العقل، فجعلت سلطانه فوق كل سلطان، حتى سلطان العلم الإنهني، الكلبي والمنطقي والخيوط.

(١٨) المصدر السابق ج ٣/ص ٣٢٥

(١٩) المصدر السابق ج ٣/ص ٣٦٥

فإذا علمنا أن الإمام محمد عبده كان كثير النقد للمعتزلة في
كثير من مقولاتهم «العقلانية» ومنها موقفهم من «التحسين،
والتقبيح» - أدر كنا ما في مقالاته العقلانية من إبداع وتجديد.

علم السنن والقوانين الاجتماعية

قبل أكثر من مائة عام، وقف الأستاذ الإمام محمد عبده (١٢٦٦-١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩-١٩٠٥ م) - وهو يفسر القرآن الكريم - وقفات غير مسبوقه أمام الآيات القرآنية التي تتحدث عن سنن الله الحاكمة لعالم الكون المادي، ولعالم الاجتماع الإنساني. وأفاض في الحديث عن هذه السنن الحاكمة حركة الكون، وسير التاريخ، وقيام الحضارات وسقوطها، وأسباب التقدم والتخلف في الأمم والمجتمعات، وتداول الازدهار والانحطاط بين الناس. ولقد ثنى الإمام محمد عبده - يومئذ - أن يُنشى المسلمون - انطلاقاً من القرآن الكريم - علماً إسلامياً هو «علم السنن»، أو «علم الاجتماع الديني»، كما استخرجوا - من القرآن أيضاً - كل العلوم الشرعية التي تبلورت وازدهرت في حضارة الإسلام. ولقد أشار الأستاذ الإمام - وهو يتحدث عن حاكمية هذه السنن الربانية في الكون والاجتماع - إلى حقيقة فلسفية وعلمية وغفيرة بالغة الأهمية،

وهي أن حاكمية هذه السنن - التي لا تبدل لها ولا تحويل - لا تعني الجبرية التي تُجَرِّد الإنسان من حررته واختياره، وتسخره لقوانين هذه السنن، وإنما تعني أن وعي الإنسان بقوانين هذه السنن وقواعد حركتها، هو الذي يجعل الإنسان قادراً على تسخيرها في الاتجاه الذي يريد، ذلك أن كل ما في هذا الكون - بما في ذلك السنن والقوانين - هو مُسَخَّر من الخالق - سبحانه وتعالى - للإنسان، الذي استخلفه الله لحمل أمانة عمارة هذه الأرض، وفق الشرائع والقوانين التي وضعها الله. فاكشاف السنن، والوعي بقوانين حركتها، هو الذي يحقق سيطرة الإنسان عليها، ويجعله قادراً على مغالبتها وتسخيرها في أداء الأمانة التي استخلفه الله للنهوض بها، بينما الغفلة، غفلة هذا الإنسان عن هذه السنن، وغيبة وعيه عن قوانين حركتها، هي التي تجعله ضحية لهذه القوانين التي لا تبدل لها ولا تحويل، حتى ولو حسنت نوايا هذا الإنسان، وعاش غارقاً في بحار الأمنيات والأحلام والأدعية والتوسلات! وصدق الله العظيم: ﴿ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب من

يعمل سوءاً يُجْزَّ به ولا يجذُّ له من دون الله ولياً ولا
نصيراً» (النساء: ١٢٣).

وغير التميز بالريادة في الوعي بالأصول القرآنية لهذا العلم -
علم السنن الإلهية، والاجتماع الديني - تميز الأستاذ الإمام
بالإقافة في الحديث عن هذه السنن الإلهية - وهم بفسر الآيات
القرآنية التي أشارت إليها، حتى نستطيع أن «نؤلف» من وفقاته في
هذا المقام «مقالاً في السنن الإلهية»، لا نجد له نظيراً عند غيره من
العابرة الذين تصدوا لتفسير القرآن الكريم! وكيف لا، وقد وصف
الإمام محمد البشير الإبراهيمي (١٣٠٦ - ١٣٨٥ هـ / ١٨٨٩ -
١٩٦٥ م) تفسير الإمام محمد عبده للقرآن بأنه «المنهاج المعجزة».

والتفسير لمعجزات القرآن، المنبئ بظهور إمام المفسرين
بلا منازع، الذي كان أبلغ من تكلم في التفسير بياناً
لهدي القرآن، وفهماً لأسراره، وتوفيقاً بين آيات الله في
القرآن وبين آياته في الأكوان. فكان - هذا التفسير فيضاً
من إلهام الله، أجراه على قلب ذلك الإمام وعلى لسانه،
بما لم تنطو عليه حنايا عالم، ولا صحائف كتاب. لقد
جلا - بدروسه في تفسير كتاب الله - عن حقائقه التي

حام حولها من سبقه ولم يقع عليها، فكان آية على أن
القرآن لا يفسر إلا بلسانين: لسان العرب ولسان
الزمان^(١).

نعم، نستطيع أن «تؤلف» مقالاً مختاراً في علم السنن الإلهية،
من الصفحات العديدة التي أفردها الأستاذ الإمام لهذا البحث،
الذي تفرد به من بين العباقرة الذين تميزوا في تفسير القرآن الكريم.
لقد قال الأستاذ الإمام - وهو يفسر قول الله - سبحانه وتعالى
﴿ قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان
عاقبة المكذبين ﴾ (آل عمران: ١٣٧).

«إن إرشاد الله إيانا أن له في خلقه سنناً، يوجب علينا أن نجعل
هذه السنن علماً من العلوم المدونة، لنستدعي ما فيها من الهداية
والموعظة على أكمل وجه، فيجب على الأمة في مجموعها أن يكون
فيها قوم يبينون لها سنن الله في خلقه، كما فعلوا في غير هذا العلم
من العلوم وانفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال، وببئنها
العلماء بالتفصيل، عملاً بإرشاده. كالتوحيد، والأصول، والفقه.

(١) انظر للإمام محمد البشير الإبراهيمي / جمع وتقديم د. أحمد صالح الإبراهيمي / صدره
ببروت / سنة ١٩٩٧م / ج ١ / ص ٣٢٧، ٣٢٨ - ج ٢ / ص ٢٥٢.

والعلم بسنن الله تعالى من أهم العلوم وأنفعها، والقرآن يحيل عليه في مواضع كثيرة، وقد دلنا على مأخذه من أحوال الأمم، إذ أمرنا أن نسير في الأرض لأجل اجتلائها ومعرفة حقيقتها».

ولا يحتاج علينا بعدم تدوين الصحابة لها، فإن الصحابة لم يدونوا غير هذا العلم من العلوم الشرعية التي وُضعت لها الأصول والقواعد، وفُرغت منها الفروع والمسائل، وإنني لأشك في كون الصحابة كانوا مهتمين بهذه السنن، وعالمين بمراد الله من وراء ذكرها.

بمعنى أنهم بما لهم من معرفة أحوال القبائل العربية والشعوب القريبة منهم، ومن التجارب والأخبار في الحرب وغيرها، وما منحوا من الذكاء والحدق وقوة الاستنباط، كانوا يفهمون المراد من سنن الله تعالى، ويهتدون بها في حروبهم وفنوحاتهم وسياساتهم للأُمم التي استولوا عليها، وما كانوا عليه من العلم بالتجربة والعمل، أنفع من العلم النظري الخصب، وكذلك كانت علومهم كلها.

ولما اختلفت حالة العصر اختلافاً احتاجت معه الأمم إلى تدوين علم الأحكام وعلم العقائد وغيرهما، كانت محتاجة أيضاً

إلى تدوين هذا العلم، ولك أن تسميه علم السنن الإلهية، أو علم الاجتماع، أو علم السياسة الدينية، ثم بما شئت، فلا حرج في التسمية.

ومعنى الجملة - (الآية) - انظروا إلى من تقدمكم من الصالحين والمكذبين، فإذا أنتم سلكتم سبيل الصالحين فعاقبتكم كعاقبتهم، وإن سلكتم سبيل المكذبين فعاقبتكم كعاقبتهم. وفي هذا تذكير لمن خالف أمر النبي - ﷺ - في أحد. ففي الآية مجاري أمن ومجاري خوف، فهو على بشارته لهم بالنصر وهلاك عدوهم، ينذرهم عاقبة الميل عن سننه، ويبين لهم أنهم إذا ساروا في طريق الصالحين من قبلهم فإنهم ينتهون إلى مثل ما انتهوا إليه، فالآية خبر وتشريع، وفي طيها وعد ووعد. ﴿فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين﴾ أي إن المصارعة بين الحق والباطل قد وقعت من الأتم الماضية، وكان أهل الحق يغلبون أهل الباطل وينصرون عليهم بالصبر والتقوى، وكان ذلك يجري بأسباب مطرودة، وعلى طرائق مستفيدة. يعلم منها أن صاحب الحق إذا حافظ عليه ينصر ويرث الأرض. وأن من يتحرف عنه ويعيب في الأرض فساداً يُخذل وتكون عاقبته الدمار. فسيروا في الأرض واستفروا ما حل بالأمم؛ ليحصل لكم العلم الصحيح التفصيلي بذلك، وهو الذي يحصل

به اليقين ويترتب عليه العمل. والسير في الأرض، والبحث عن
أحوال الماضين، وتعرف ما حل بهم، هو الذي يوصل إلى معرفة
تلك السنن. والاعتبار بها كما ينبغي. نعم، إن النظر في التاريخ
الذي يشرح ما عرفه الذين ساروا في الأرض ورأوا آثار الذين خلوا،
يعضي الإنسان من المعرفة ما يهديه إلى تلك السنن، ويفيده عظة
واعتباراً، ولكن دون اعتبار الذي يسير في الأرض بنفسه، ويرى
الآثار بعينه. ولذلك أمر بالسير والنظر.

ثم أتبع ذلك بقوله: ﴿هذا بيان للناس وهدى وموعظة
للمتقين﴾ (آل عمران: ١٣٨). كأنه يقول: إن كل إنسان له عقل
يعتبر به فهو يفهم أن السير في الأرض يذله على تلك السنن،
ولكن المؤمن المتقي أجدر بفهمها، لأن كتابه أرشده إليها، وأجدر
كذلك بالاهتداء والاعتناظ بها.

إن لسير الناس في الحياة سنناً يؤدي بعضها إلى الخير
والسعادة، وبعضها إلى الهلاك والشقاء. وإن من يتبع
تلك السنن فلا بد أن ينتهي إلى غايتها، سواء كان مؤمناً
أو كافراً، كما قال سيدنا علي: «إن هؤلاء قد انتصروا

باجتماعهم على باطلهم، وخُذَلْتُمْ بتفرقكم عن
حقكم».

ومن هذه السنن أن اجتماع الناس وتواصلهم وتعاونهم
على طلب مصلحة من مصالحهم، يكون - مع الثبات -
من أسباب نجاحهم ووصولهم إلى مقصدهم. سواء كان
ما اجتمعوا عليه حقاً أو باطلاً، وإنما يصلون إلى
مقصدهم بشيء من الحق والخير، ويكون ما عندهم من
الباطل قد ثبت باستناده إلى ما معهم من الحق. وهو
فضيلة الاجتماع والتعاون والثبات.

فإنفضائل لها عماد من الحق، فإذا قام رجل بدعوى باطلة،
ولكن رأى جمهور من الناس أنه محق. يدعو إلى شيء نافع وأنه
يجب نصره، فاجتمعوا عليه ونصروه. وثبتوا على ذلك، فإنهم
ينجحون معه بهذه الصفات. ولكن الغالب أن الباطل لا يدوم، بل
لا يستمر زمناً طويلاً، لأنه ليس له في الواقع ما يؤيده، بل له ما
يقاومه، فيكون صاحبه دائماً مترزلاً، فإذا جاء الحق ووجد أنصاراً
يجرون على سنة الاجتماع في التعاون والتناصر، وبؤيدون الداعي
إليه بالنيات والتعاون، فإنه لا يلبث أن يدفع الباطل. وتكون العاقبة

لأهله، فإن شابت حقهم شائبة من الباطل، أو انحرفوا عن سنن الله في تأييده، فإن العاقبة تنذرهم بسوء المصير.

فالقرآن يهدينا في مسائل الحرب والتنازع مع غيرنا إلى أن نعرف أنفسنا وكنه استعدادنا؛ لنكون على بصيرة من حقنا. ومن السير على سنن الله في طلبه وفي حفظه، وأن نعرف كذلك حال خصمنا، ونضع الميزان بيننا وبينه، وإلا كنا غير مهتدين ولا متعظين.

﴿ولا نهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾
(آل عمران: ١٣٩)، كأنه يقول: انظروا في سنن من قبلكم تجدوا أنه ما اجتمع قوم على حق، وأحكموا أمرهم، وأخذوا أهبتهم، وأعدوا لكل أمر عدته، ولم يظلموا أنفسهم في العسل لنصرته، إلا ظفروا بما طلبوا، وغوضوا بما خسروا، فحولوا وحولكم عن جهة ما خسروا، وزلزلوها جهة ما يستقبلكم، وانهضوا به بالعزيمة والحزم، مع التوكل على الله عز وجل.

واخزن إنما يكون على فقد ما لا عوض منه، وإن لكم خير عوض مما فقدتم، وأنتم الأعلون برجحاتكم عليهم في مجموع الوقعتين - بدر وأحد - إذ الذين قتلوا منهم أكثر من الذين قتلوا منكم، على كثرتهم وقتلكم.

﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ (آل عمران: ١٤٠).

هذه قاعدة كقاعدة ﴿قد خلت من قبلكم سنن﴾، أي هذه سنة من تلك السنن، وهي ظاهرة بين الناس، بصرف النظر عن الخفيين والمبطلين.

والمداولة في الواقع تكون مبنية على أعمال الناس، فلا تكون الدولة لفريق دون آخر جزافاً، وإنما تكون لمن عرف أسبابها ورعاها حق رعايتها، أي إذا علمتم أن ذلك سنة فعليكم أن لا تهنؤوا ولا تضعفوا بما أصابكم، لأنكم تعلمون أن الدولة تدول، والعبارة تومئ إلى شيء مطوي كان معلوماً لهم، وهو أن لكل دولة، فكأنه قال:

إذا كانت المداولة منوطة بالأعمال التي تقضي إليها، فعليكم أن تقوموا بهذه الأعمال وتحكموها أتم إحكام، وإن العلم إذا لم يصدق العمل لا يعتد به. وإن المسلم ما خلق ليلهو ويلعب، ولا ليكسل ويتواكل، ولا لينال الظفر والسيادة بخوارق العادات، وتبديل سنن الله في المخلوقات، بل خلق ليكون أكثر الناس جدّاً في العمل، وأشدّهم محافظة على النواميس والسنن^(٢).

(٢) الأعمام: المكتبة للإمام محمد عبده / طعة بيروت / سنة ١٩٩٢ م / ج ٥، ص

السنن الكونية، والاجتماعية

«لقد كشف الإسلام عن العقل غمة من الوهم، فيما يعرض من حوادث الكون الكبير» العالم «والكون الصغير» الإنسان «فقرر أن آيات الله الكبرى في صنع العالم إنما يجري أمرها على السنن الإلهية التي قدرها الله في علمه الأزلي، لا يغيرها شيء من الطوارئ الجزئية. غير أنه لا يجوز أن يغفل شأن الله فيها، بل ينبغي أن يحیی ذكره عند رؤيتها، فقد جاء على لسان النبي - ﷺ - «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فادكروا الله». وفيه تصريح بأن جميع آيات الكون تجري على نظام واحد، لا يقضي فيه إلا العناية الأزلية على السنن التي أقامته عليها.

ثم أماط اللثام عن حال الإنسان في النعم التي يتمتع بها الأشخاص أو الأمم، والمصائب التي يبرؤن بها، ففصل بين الأمرين فصلاً لا مجال معه للخلط بينهما، فأما النعم التي يمنح الله بها بعض الأشخاص في هذه الحياة، والرزايا التي يرزأ بها في نفسه، فكثير منها - كالثروة والجاه والقوة والبنين، أو الفقر والصحة والضعف

والفقد - قد لا يكون كاسبها أو جالبها ما عليه الشخص
في سيرته من استقامة وعروج، أو طاعة وعصيان،

وكثيراً ما أمهل الله بعض الطغاة البغاة، أو الفجرة

الفسقة، وترك لهم متاع الحياة الدنيا، وكثيراً ما امتحن

الله الصالحين من عباده، وأثنى عليهم في الاستسلام

لحكمه، وهم الذين إذا أصابتهم مصيبة عبروا عن

إخلاصهم في التسليم بقولهم: ﴿إنا لله وإنا إليه

راجعون﴾ (البقرة ١٥٦) - فلا غضبُ زيد ولا رضا

عمرو، ولا إخلاص سريرة ولا فساد عمل، مما يكون له

دخل في هذه الرزايا، ولا تلك النعم الخاصة. اللهم إلا

فيما ارتباطه بالعمل ارتباط المسبب بالسبب على جاري

العادة، كارتباط الفقر بالإسراف، والذل بالجن،

وضياع السلطان بالظلم، وارتباط الثروة بحسن التدبير

في الأغلب، والمكانة عند الناس بالسعي في مصالحهم

على الأكثر، وما يشبه ذلك مما هو مبين في علم آخر.

أما شأن الأمم فليس على ذلك، فإن الروح الذي أودعه

الله جميع شرائعه الإلهية، من تصحيح الفكر، وتسديد

النظر، وتأديب الأهواء، وتحديد مطامع الشهوات.

والدخول إلى كل أمر من بابه، وطلب كل رغبة من أسبابها، وحفظ الأمانة، واستشعار الأخوة، والتعاون على البر، والتناصح في الخير والشر، وغير ذلك من أصول الفضائل، ذلك الروح هو مصدر حياة الأمم ومشرق سعادتها في هذه الدنيا قبل الآخرة.

﴿ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها﴾ (آل عمران: ١٤٥)، ولن يسلب الله عنها نعمته مادام هذا الروح فيها ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾ (الإسراء: ١٦)، أمرناهم بالحق ففسقوا عنه إلى الباطل. ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (الرعد: ١١) ﴿سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ (الأحزاب: ٦٢)، وما أجمل ما قاله العباس بن عبد المطلب في استسقاؤه: «اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يرفع إلا بتوبة».

على هذه السنن جرى سلف الأمة، فبينما كان المسلم يرفع روحه بهذه العقائد السامية، ويأخذ نفسه بما تتبعها من الأعمال الجليلة، كان عبره بطن أنه يزلزل الأرض بدعائه، ويشق القلك

ببكاؤه، وهو ولع بأهوائه، ماضٍ في غلوائه، وما كان يغني عنه ظنه من الحق شيئاً^(١٢).

سنن الله في الغنى والفقر بين الأفراد والأمم

﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ (الزلاق: ٢)

إن الرزق بغير حساب ولا سعي في الدنيا إما يصح بالنسبة إلى الأفراد، فينك ترى كثيراً من الأبرار وكثيراً من الفعجاز أعباء، موسرين، متمتعين بسعة الرزق. وكثيراً من الفريقتين فقره معسرين، والمتقى يكون دائماً أحسن حالاً، وأكثر احتمالاً. ومجلاً لعناية الله تعالى به، فلا يؤلمه الفقر كما يؤلم الفاجر. فهو يجد بالتقوى مخرجاً من كل ضيق، ويجد من عناية الله رزقاً غير محتسب

وأما الأمم فأمرها على غير هذا، فإن الأمة التي ترونها فقيرة ذليلة معدومة مهينة، لا يمكن أن تكون متقية لأسباب نقم الله وسخطه بالجري على سننه الحكيمه وشريعته العادلة، ولم يكن من سنة الله تعالى أن يرزق

(١٢) انظر السابق/ج ٢ ص ٤٥٣، ٤٥٤

الأمّة العزة والثروة والقوة والسلطة من حيث لا تحتسب
ولا تقدر، ولا تعمل ولا تدبر، بل يعطيها بعملها
ويسلبها بزللها،

سنن التدافع بين الحق والباطل

وهذا شأن الباطل، لا يثبت أمام الحق، فإن أحكام
الباطل مؤقتة لا ثبات لها في ذاتها، وإنما يقاؤها في نوم
الحق عنها. وحكم الحق هو الثابت بذاته، فلا يغلب
أنصاره ماداموا معتمدين به، مجتمعين عليه^(٤٤).

﴿تَبْلُغُونَ فِي أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٨٦). إن
الله تعالى لم يكفل للمسلمين الحفظ والنصر والسيادة
لأنهم مسلمون، وإنما يكلفهم الجري على سننه تعالى
كغيرهم، فلا بد لهم من الاستعداد للمدافعة الدائمة.
وذلك يقتضي بذل المال والنفس، وإن الرسول - ﷺ - لا
ينفع أمة قد خالفت السنن والطبائع.

فلا تغتروا بوجودكم معه، مع المخالفة لله وله، فهو لا
يحميكم مما تقتضيه سنن الله فيكم^(٤٥).

(٤٤) المصدر السابق / ج ١ / ص ٥٥٢، ٥٢١.

(٤٥) المصدر السابق / ج ١ / ص ١٤٧، ١٢٠.

سنة الله في إحياء الأمم وإماتتها

﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم إِنَّ الله لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ. وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٤٣، ٢٤٤). والكلام في القوم، لا في أفراد لهم خصوصية، لأن المراد بيان سنته تعالى في الأمم التي تحين فلا تدفع العادين عليها، ومعنى حياة الأمم وموتها في عرف الناس جميعهم معروف،

فمعنى موت أولئك القوم هو أن العدو نكل بهم فأفنى قوتهم، وأزال استقلال أمتهم، حتى صارت لا تعد أمة، بأن تفرق شملها، وذهبت جامعتها، فكل من بقي من أفرادها خاضع للغالبين، ضائع فيهم، مدغم في غمارهم، لا وجود لهم في أنفسهم، وإنما وجودهم تابع لوجود غيرهم، ومعنى حياتهم هو عود الاستقلال إليهم.

وذلك أن من رحمة الله تعالى في البلاء يصيب الناس أنه يكون تأديباً لهم، ومظهراً لتفوسهم بما عرض لها من دنس الأخلاق الذميمة. أشعر الله أولئك القوم بسوء عاقبة الجبن والخوف والفشل والتخاذل، مما أذاقهم من مرارتها، فجمعوا كلمتهم، ووثقوا

رابطتهم، حتى عادت لهم وحدتهم قوية، فاعتزوا وكثروا إلى أن خرجوا من ذل العبودية التي كانوا فيها إلى عز الاستقلال. فهذا معناه حياة الأمم وموتها. يموت قوم منهم باحتمال القتل، ويذل آخرون حتى كأنهم أموات، إذ لا تصدر عنهم أعمال الأمم الحسنة، من حفظ سياج الوحدة، وحماية البيضة، بتكافل أفراد الأمة ومنعتهم، فيعتبر الباقيون فينهضون إلى تدارك ما فات، والاستعداد لما هو آت، ويتعلمون من فعل عدوهم بهم كيف يدفعونه عنهم.

قال علي رضي الله عنه: «إن بقية السيف هي الباقية» أي التي يحييها أولئك الميتون، فالموت والإحياء واقعان على القوم في مجموعهم، والحكمة في هذا الخطاب تقرير معنى وحدة الأمة وتكافلها، وتأثير سيرة بعضها في بعض، حتى كأنها شخص واحد، وكل جماعة منها كعضو منه.

﴿إن الله لذو فضل على الناس﴾ كافة بما جعل في موتهم من الحياة، إذ جعل المصائب والعظائم محيية للهمم والعزائم، كما جعل الهلع والجن - وغيرهما من الأخلاق التي أفسدها الترف والسرف - من أسباب ضعف الأمم، وجعل ضعف أمة مغرياً لأمة قوية بالوثبان عليها، والاعتداء

على استقلالها، وجعل الاعتداء منبهاً للقوى الكامنة
في المعتدى عليه، وعلجاً له إلى استعمال مواهب الله فيما
وهبت لأجله، حتى تحيا الأمم حياة عزيزة، ويظهر فضل
الله تعالى فيها.

والمراد بالفضل هنا الفضل العام، وهو أنه - تعالى - جعل إمامة
الناس بما يسقط على الأمة من الأعداء، ينكولون بها، بمثابة هدم
البناء القديم المتداعي، والضرورة قاضية ببناء، فلا جرم، تنبعث
الهمة إلى هذا البناء، فيكون حياة جديدة للأمة. تفسد الأخلاق
بالأثم فتسوء الأعمال، فيسلط الله على فاسدي الأخلاق النكبات
ليتأدب الباقي منهم، فيجتهدوا في إزالة الفساد وإدالة الصلاح،
ويكون ما هلك من الأمة بمثابة العضو الفاسد المصاب «بالغرغرينا»،
يتره الطبيب ليسلم الجسد كله، ومن لا يقبل هذا التأديب الإنهي
فإن عدل الله في الأرض يحقه منها ﴿وما للظالمين من
أنصار﴾ (البقرة: ٢٧٠).

فهذه سنن من سنن الاجتماع، بيئتها القرآن، وكان الناس في
غفلة عنها، ولهذا قال: ﴿ولكن أكثر الناس لا يشكرون﴾ أي لا
يقومون بحقوق النعمة، ولا يستفيدون من بيان هذه السنة، أي هذا

شأن أكثر الناس في غفلتهم وجهلهم بحكمة ربهم، فلا نكروا كذلك أيها المؤمنون، بل اعتبروا بما نزل عليكم وتأدبوا به لتستفيدوا من كل حوادث الكون، حتى بما ينزل بكم من البلاء إذا وقع منكم تفریط في بعض انشئون، واعلموا أن الجبن عن مدافعة الأعداء، وتسليم الديار بالهزيمة والفرار، هو الموت المحض بالخزي والعار، وأن الحياة العزيزة الطيبة هي الحياة الملية المحفوظة من عدوان المعتدين، فلا تقصروا في حماية جامعكم في الملة والدين^(٦).

من سنن الاجتماع البشري: الإيماء للكافرين

﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لِنَ يَضُرُوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٧٧) وقد يعرض لبعض الأفكار، وهم في هذا المقام، ويجول فيها صورة ما يتمتعون به من اللذات والقوة، وإمكان نيلهم من المؤمنين إذا أذنبوا، كما نالوا منهم يوم أحد بذلهم وتقصيرهم، فيقول الواهم: أمنا وصدقنا أن هؤلاء سيعذبون في الآخرة، ولا يكون لهم نصيب من نعيمها، ولكن، أليسوا الآن متمتعين بالدنيا؟ أليس لهم فيها من القوة ما يمكنهم من الاعتداء

(٦) المصدر السابق / ج ٤ / ص ٦٦٢، ٦٩٥، ٦٩٦

عليها؟! وقد كشف هذا الوهم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ مَا عَلَيَّ لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نَحْمِلُ لَهُمْ لَيْزًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (آل عمران: ١٧٨)، فبين لنا حكمة سنة من سنته في الاجتماع الشري. وهي أن الإنسان يبلغ الخير بعمله الحسن. ويقع في الضير بتقصيره في العمل الصالح. وتشويهه في عمل السيئات. والعبرة باخوانيم، فكأنه قال: إن هذا الإملاء للكافرين ليس عناية من الله بهم، وإنما هو جري على سنته في الخلق، وهي أن يكون ما يصيب الإنسان من خير وشر هو ثمرة عمله.

ومن مقتضى هذه السنن العادلة أن يكون الإملاء للكافر علة لغروره. وسبباً لاسترساله في فجوره. فيوقعه ذلك في الإثم الذي يترتب عليه العذاب المهين^(١٢).

سنة التبديل والتغيير

﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (البقرة: ٢١١). والآية عبرة للمخاطبين بالقُرآن من المؤمنين به. لا حكاية تاريخية

(١٢) المصدر السابق ج ٥ ص ١٣٨.

عن بني إسرائيل . ولكن - هل يعتبر بها المنتسبون إلى القرآن؟ هل يفهمون منها أن ملكهم الذي يتقلص ظله عن رؤوسهم عاماً بعد عام، وعزهم الذي تتخطفه منهم حوادث الأيام، ما بدلها الله تعالى إلا بعد ما بدلوا نعمته عليهم في قوله:

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً﴾ (البقرة: ١٠٣)، ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمه أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (الأنفال: ٥٣).

كلا إنهم لم يفهموا هذا، ولو تغنوا ورمثوا بهذه الآيات في كل مأثم وكل موسم، وإن رؤساءهم لا يمتقون أحداً مقتهم لمن يذكرهم به، وإن أكثر عامتهم تبع لهؤلاء الرؤساء كما كان بنو إسرائيل على عهد نزول القرآن، وإنا لنعلم أن الساكتين منهم - على جميع ما مني به المسلمون من البدع والأخرافات، والفسوق والعصيان يتفقون مع المدافعين عن الفاسقين والمبتدعين على إسداء النواعظين النصحين، باسم المدافعة عن الدين! (٨)

(٨) المصدر السابق / ج ٤ / ص ٥٢١

السنن الجارية، والسنن الخارقة

﴿هناك دعا زكريا ربه قال رب هب لى من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء * فتداته الملائكة وهو قائم يصلى فى المحراب أن الله يبشرك ببهى مصدفا بكلمة من الله وسيداً وحصواً ونبياً من الصالحين﴾ (آل عمران: ٣٨، ٣٩).

إن زكريا لما رأى ما رأى من نعمة الله على سره فى كمال إيمانها وحسن حالها، ولا سيما اختراق شعاع بصيرتها تخجب الأسباب، ورؤيتها أن المستخر لها هو الذى يروق من بشاء بغير حساب، أخذ عن نفسه، وغاب عن حسه، وانصرف عن العالم وما فيه، واستغرق قلبه فى ملاحظة فضل الله ورحمته، فنطق بهذا الدعاء فى حال غيبته، وإنما يكون الدعاء جديراً بأن يستجاب إذا جرى به اللسان بتلقين القلب فى حال استغراقه فى الشعور بكمال الرب. ولما عاد من سفره فى عالم الوحدة إلى عالم الأسباب ومقام التفرقة، وقد أذن بسماع ندائه، واستجابة دعائه، سأل ربه عن كيفية تلك الاستجابة، وهى على غير السنة الكونية، فأجابه بما أجابه، وذلك قوله عز وجل: ﴿فتداته الملائكة﴾.

إن فلق البحر كان من معجزات موسى، وقد قلنا في رسالة التوحيد:

إن الخوارق الجائزة عقلاً، أي التي ليس فيها اجتماع النقيضين ولا ارتفاعهما، لا مانع من وقوعها بقدره الله تعالى على نبي من الأنبياء، ويجب أن نؤمن بها على ظاهرها.

ولا يمنعنا هذا الإيمان من الاهتداء بسنن الله تعالى في الخلق، واعتقاد أنها لا تتبدل ولا تتحول، كما قال الله تعالى في كتابه الذي ختم به الوحي على لسان نبيه الذي ختم به النبيين، فأنتهى بذلك زمن المعجزات، ودخل الإنسان بدين الإسلام في سن الرشيد. فلم تعد مدهشات الخوارق هي الجاذبة له إلى الإيمان، وتقويم ما يعرض للشطط من الميل عن الاعتدال في الفكر والأخلاق والأعمال كما كان في سن الطفولة النوعية، بل أرشده تعالى بالوحي الأخير - القرآن - إلى استعمال عقله في تحصيل الإيمان بالله والوحي.

ثم جعل له كل إرشادات الوحي مبينة معللة مدللة.
حتى في مقام الأدب، كما أوضحنا ذلك في (رسالة
التوحيد).

فإيماننا بما أيد الله تعالى به الأنبياء من الآيات؛ لجذب
قلوب أقوامهم الذين لم ترتق عقولهم إلى البرهان،
لا ينافي كون ديننا هو دين العقل والفترة، وكونه حتم
علينا الإيمان بما يشهد له العيان، من أن سنند تعالى في
الخلق لا تبديل لها ولا تحويل.

وزعم الذين لا يحبون المعجزات من المتهورين أن عبور بني
إسرائيل البحر كان إيان الجزر، فإن في البحر الأحمر زقاقا إذا كان
الجزر الذي عهد هناك شديدا تيسر للإنسان أن يعبر ماشيا. ولما
أتبعهم فرعون بجنوده ورأهم قد عبروا البحر تأثرهم. وكان المد
تفيض ثوابه - وهي المياه التي تجوي عقيب الجزر - فلما عجا بنو
إسرائيل كان المد قد غطى وعلا حتى أغرق المصريين. تحقق إنعام
الله على بني إسرائيل، يتم بهذا التوفيق لهم والخذلان لعدوهم.
ولا يتنافى الامتنان به عليهم كونه ليس أية لوسى عليه السلام.

فإن نعم الله بغير طريق المعجزات أعم وأكثر، كذا قالوا ﴿المتهورون، المنكرون للمعجزات﴾ ولكن، يدل على كونه آية له (الموسى) وصف كل فرق بأنه كالطود العظيم. وإذا تسر تأويل كل آيات القصة من القرآن، فإنه يتعسر تأويل قوله تعالى - في سورة الشعراء ﴿فانقلب فكان كل فرق كالطود العظيم﴾ (الشعراء: ٦٣)، وهو الموافق لما في التوراة^(٩).

﴿ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ولا يجز له من دون الله ولياً ولا نصيراً﴾ (النساء ١٢٣).

وإذا طبقنا المسألة على سنة الله التي لا تبدل لها ولا تحوّل، علمنا أن مصائب الدنيا تكون جراء على ما يقصر فيه الناس من السير على سنن الفطرة وطلب الأشياء من أسبابها، واتقاء المضار باجتناب عللها ﴿وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم﴾ (الشورى ٣٠)^(١٠).

إن القول بنفي الرابطة بين الأسباب والمسببات جدير بأهل دين ورد في كتابه (الإنجيل) أن الإيمان وحده كاف

(٩) المصدر السابق / ج ٤ / ص ١٨٣-١٨٤.

(١٠) المصدر السابق / ج ٥ / ص ٣٧٨.

في أن يكون للمؤمن أن يقول للجبل: تحول عن مكانك،
فيتحول الجبل!، يليق بأهل دين تعد الصلاة وحدها -
إذا أخلص المصلي فيها - كافية في إقداره على تغيير سير
الكواكب وقلب نظام العالم العنصري! وليس هذا
الدين هو الإسلام. دين الإسلام هو الذي جاء في كتابه:
﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِكُمْ﴾ (التوبة ١٠)
﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ
(الأنفال: ٦٠)، ﴿سَنَةِ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِ وَلَنْ
تَجِدَ لِسَنَةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب ٦٢)، وأمثالها.

وليس من الممكن لمسلم أن يذهب إلى ارتفاع ما بين
حادث الكون من الترتيب في السببية والمسببة إلا إذا
كفر بدينه قبل أن يكفر بعقله (١١)!

هكذا تحدث الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده عن علم
النسب الإلهية - علم الاجتماع الإسلامى، والسياسة الدينية -
فكان أول داعية إلى تأسيس هذا العلم، الذي مازال ينتظر
الاجتهادات والابداعات، التي تحقق أمنية الأستاذ الإمام، التي

(١١) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٠٢.

عن الدين والدولة

عندما صدر كتاب (الإسلام وأصول الحكم) - للشيخ علي
عبد الرازق (١٣٠٥-١٣٨٦هـ/١٨٨٧-١٩٦٦م) - ١٩٢٥م، فزعم
- لأول مرة في تاريخ الإسلام، والفكر الإسلامي - أن الإسلام
«دين لا دولة، ورسالة لا حكم»، وجاء فيه تحت هذا العنوان:

إن نبي الإسلام - ﷺ

«ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين، لا
تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، ولم يقيم بتأسيس
مملكة، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة
ومرادفاتها، ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من
الرسول، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة، ولا داعياً إلى
ملك. وظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي لم
يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متضاربة على أن
عمله السماوي لم يتجاوز حد البلاغ المجرد من كل
معاني السلطان، لم يكن إلا رسولاً قد خلت من قبله

الرسول، ولم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به، ولا أن يحملهم عليه. كانت ولاية مُخَصَّدٍ على المؤمنين ولاية الرسالة، غير مشوبة بشيء من الحكم. هيئات هيئات، لم يكن ثمة حكومة، ولا دولة، ولا شيء من نزعات السياسة ولا أغراض الملوك والأمراء^(١).

عندما صدر هذا الكتاب، وفيه هذه الدعوى - غير المسبوبة، حتى من قبل المستشرقين! - دعوى علمنة الإسلام، وجعله كاتنصرائية، يدع ما لقيصر لقيصر، ويقف - فقط - عند ما لله - بالفهم الكنسي - وقع زلزال فكري كبير وخطير في عالم الفكر الإسلامي، على امتداد عالم الإسلام، وفي دوائر الاستشراق. ودارت معركة فكرية لعلها من أكبر وأخصب معارك الفكر التي شهدتها العالم الإسلامي في العصر الحديث.

ويومئذ - وضمن هذه المعركة الفكرية - جرت محاولة من العلمانيين - المدافعين عن دعوى هذا الكتاب - لعلمنة فكر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - في علاقة الدين بالدولة - كي يشهد

(١) علي عبد الرزق / الإسلام وأصول حكمه / طبعة القاهرة / سنة ١٩٢٥ م /

لعلي عبد الرازق وكتابه ﴿الإسلام وأصول الحكم﴾ ولقد خلط أصحاب هذه المحاولة - التي تبنتها جريدة (السياسة) يومئذ - بين رفض الأستاذ الإمام للسلطة الدينية الكهنوتية - كما عرفتها الكنيسة الأوروبية في عصورها الوسطى - وبين موقفه من علاقة الدين الإسلامي بالدولة، وكَوْن دولة الإسلام هي مدنية وإسلامية في ذات الوقت، مدنية تصنع الأمة ونظمها ومؤسساتها، وهي مصدر السلطات فيها، وإسلامية؛ لأن الإسلام وشريعته وفقه معاملاته هو المرجعية الحاكمة لسلطات الأمة والدولة في هذا النسق الفكري والسياسي المتميز، فهي دولة مدنية، قامت وتقوم لتنفيذ الشريعة وإقامة حدود الله.

حدثت هذه المحاولة لعلمنة فكر الإمام محمد عبده في علاقة الدين بالدولة، وذلك حتى يشهد - ولو زوراً وقسراً - للكتاب الذي يدعو إلى علمنة الإسلام!

وفي هذه المحاولة ركزت صحيفة (السياسة) على اقتباس نصوص الأستاذ الإمام التي تؤكد على مدنية الدولة، «فالحاكم فيها مدني من جميع الوجوه»، وعلى رفض الإسلام للسلطة الدينية «فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم

بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه» ، وعلى ترك الشريعة الإسلامية تفاصيل النظم والمؤسسات والقوانين في الدولة للشورى والاجتهاد، وعلى رفض الإسلام للحروب الدينية التي تُكثّر الناس على الاعتقاد الديني . . إلخ^(٢).

لكن هذه المحاولة لعلمنة محمد عبده، وفُسره على أن يشهد لعلمنة الإسلام، قد باءت بالفشل الذريع، ذلك أن موقف الأستاذ الإمام من هذه القضية، علاقة الدين بالدولة - كان موقفاً حاسماً، وشديداً الواضح .

فمدنية سلطة الخليفة - السلطة التنفيذية في النظام الإسلامي - لا تعني إنكار وجوب خلافة الإسلامية - وهو ما قاله كتاب علي عبد الرازق، وما يرفضه محمد عبده من خلط «الخلافة الإسلامية» بـ «التيوقراطية» الأوربية الكاثوليكية، هو ذات ما وقع فيه علي عبد الرازق، عندما ادعى أن عامة المسلمين - علماء وعامة - يرون أن

(٢) صفحة السياسة / القاهرة / في ٦ يوليو سنة ١٩٢٥م

الخليفة إنما يستمد سلطانه من الله، وأنه ينفرد بالولاية المطلقة على الأمة في شئون الدين والدنيا.

والإمام محمد عبده يحدد أن الحكومة الإسلامية يجب أن تكون شورية، ملتزمة بالشريعة الحقة، وهذا يعني أن الإسلام قد حدد لأئمة إطاراً محدداً لحكومة معينة يجب أن تلتزم هذا الإطار، وهذا هو الذي رفضه علي عبد الرازق، عندما أطلق سراح الاختيار لأي حكومة من الحكومات. حتى ولو كانت بلشفية!

وحديث الأستاذ الإمام عن تسامح الخلافة الإسلامية والخلفاء المسلمين مع العلم والعلماء والفلسفة والفلاسفة، مناقض للصورة التي قدمها علي عبد الرازق لهذه الخلافة وهؤلاء الخلفاء. في هذا الميدان، فلقد ادعى أن نظام الخلافة قد قهر وقبر ملكات المسلمين؛ فلم يبدعوا في العلوم السياسية - أي إبداع!

ثم، إننا إذا شئنا أن نقف من فكر الأستاذ الإمام «مقالات» ضافياً عن رأيه في علاقة الإسلام بالدولة، وكيف أنه دين ودولة، فإننا سنجد أنفسنا أمام صفحات مليئة بالأفكار شديدة الحسم والوضوح.

فوسطية الإسلام جامعة بين الدين والدنيا والآخرة - وليس هو الدين الذي يترك هذا العالم - الدنيا - ليقيم مملكته خارج هذا العالم ! بل إنه هو الدين الذي يقدم الدنيا على الآخرة، حتى ليرى الإمام محمد عبده أن علوم المدنية ومخترعات الحضارة والصناعات التي تتطلبها دنيا الناس، إنما هي دين وتكاليف شرعية، فيقول في تفسير آية البقرة ٢٢٠:

«إن القرآن قدم الدنيا على الآخرة» - ﴿في الدنيا والآخرة﴾ - لأنها مقدمة في الوجود بالفعل، وكل الأشياء التي يحتاج إليها الناس في معاشهم هي من الفروض الدينية»^(٣).

وإذا كانت الفلسفات السياسية والاجتماعية، و«الأيدولوجيات» الفكرية والعقدية، لا بد لكل منها من «دولة، وسلطة»، تقيمها وتطبقها وتطورها، فإن الإسلام - وهو الذي جاء «بشريعة» مع «الدين»، والذي يمثل ويمثل منهاجاً شاملاً للبناء والتأسيس، والتقدم والنهوض والإصلاح. والذي جمعت تكاليفه بين «الفردى» و«الجماعى الاجتماعى»، والذي مثل - بعبارة الإمام

(٣) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) / ج ٤ / ص ٥٩٧.

محمد عبده - «كمالاً للشخص . وألفة في البيت ، ونظاماً للملك» ،
هذا الإسلام - بسبب أنه المنهاج الشامل للإصلاح . والنموذج
المتكامل والمتميز للنهوض والتقدم - لا بد أن تكون له «دولة»
تقيمه ، وتحرسه ، وتلتزم بمنهاجه .

إن «الحل اللبيرالي» لا بد له من «دولة ليبرالية» تقيمه وتصوره ،
وكذلك «الحل الشمولي» أو «القومي» . إلخ .

ولقد كان الإمام محمد عبده شديد الحسب والوضوح في أن
الإسلام هو «سبيل الإصلاح» ، وهو الحل لمشكلات كل انحضور
في كل المجتمعات . وفي مواجهة التيارات الفكرية الغربية والمتغربة .
التي بشرت بالنموذج الغربي العلماني سبيلاً للنهضة . وقف
الإمام محمد عبده مدافعاً عن «الحل الإسلامي» الذي هو الطريق
الطبيعي لتقدم مجتمعات الإسلام ، فكتب يقول :

إن أهل مصر قوم أذكىاء ، يغلب عليهم لين الطباع ،
واشتداد القابلية للتأثر . لكنهم حفظوا القاعدة
الطبيعية ، وهي أن البذرة لا تنبت في أرض إلا إذا كان
مزاج البذرة مما يتغذى من عناصر الأرض ، ويتنفس
بهوائها ، وإلا ماتت البذرة ، بدون عيب على طبقة

الأرض وجودتها، ولا على البذرة وصحتها، وإنما العيب على البادر. أنفس المصريين أُشربت الانقياد إلى الدين، حتى صار طبعاً فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها، فلا ينبت، ويضيع تعب، ويخفق سعيه. وأكبر شاهد على ذلك ما شوهد من أثر الثرية التي يسمونها أدبية، من عهد محمد علي (١١٨٤-١٢٦٥ هـ / ١٧٧٠-١٨٤٩ م) إلى اليوم، فإن المأخوذين بها لم يزدادوا إلا فساداً. وإن قيل إن لهم شيئاً من المعلومات - فما لم تكن معارفهم وأدبهم مبنية على أصول دينهم. فلا أثر لها في نفوسهم.

إن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً.

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وإصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من

أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره^(١٢)!

وإذا كان وضع «دستور» أو «قانون» بدون «دولة» وسلطة» تطبيقه هو «عبث» لا يليق بالعقلاء، فإن عاقلاً من العقلاء لا يمكن أن يجيز على الإسلام وجود «شريعة» دون «دولة» تضعها في الممارسة والتطبيق، لذلك، كانت «الدولة الإسلامية» ضرورة لازمة لتطبيق الحل الإسلامي في النهوض، والتمهاتج الإسلامي في الإصلاح. وفي هذا المقام يقول الإمام محمد عبده:

إن الإسلام دين وشرع، فهو قد وضع حدوداً، ورسم حقوقاً، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ الحكم القاضي بالحق. وصون نظام الجماعة. وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى في عدد كثير، فلا بد أن تكون في واحد، وهو السلطان أو الخليفة. والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ما له، ويأخذ

(١٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٠٩، ٢٣١.

على يده في عمله، فكان الإسلام: كمالاً للشخص،
وألفة في البيت، ونظاماً للملك، امتازت به الأمم التي
دخلت فيه عن سواها من لم تدخل فيه (٥).

وبعد هذا الحسم والوضوح - من قبل الأستاذ الإمام - جمع
الإسلام بين الدنيا والآخرة، وبين الدين والدولة، لأنه منهاج
شامل للحياة: «كمال للشخص، وألفة في البيت، ونظام للملك،
وسياج لنظام الجماعة، وسلطة تقيم الحدود التي وضعها الله»، بعد
هذا الحسم والوضوح لهذه القضايا - في علاقة الإسلام بالدولة -
دفع الإمام محمد عبده عن «دولة الإسلام» هذه شبهة «السلطة
الدينية، الحبرية الكهنوتية» التي سقطت فيها الدولة الكنسية بأوروبا
المعصور الوسطى، فليس في الإسلام كهنة أصلاً، ولا وساطة دينية
- فضلاً عن سلطة دينية - تقف بين الإنسان وخالقه، وعلماء
الإسلام - من المفتي إلى القاضي إلى شيخ الإسلام - ليسوا كهنة،
ولا أصحاب سلطان على عقائد الناس وإنما سلطاتهم - كسلطات
الدولة - مبنية يحددها القانون الإسلامى.

فالدولة - في الإسلام - مدنية، تقيمها الأمة. وتطور مؤسساتها
المدنية، «المدنية» - هنا - ليس اللادينية - كما هو حال نضمون هذا

المصطلح في القاموس الغربي، وإنما المدنية - هنا - معناها نفى القدسية والكهانة عن «الدولة»، مع بقاء مرجعيتها «إسلامية، شرعية»، لأن الإسلام - بعبارة محمد عبده - دين وشرع، وضع حدوداً، ورسم حقوقاً، ودولته هي الملتزمة بالمرجعية الإسلامية - بالشرع والحدود والحقوق، فهي دولة مدنية وإسلامية في ذات الوقت، وليست كهنوتية، ولا علمانية، إنها «تميز» بين الدين والدولة، دوغما «فصل» أو «اتحاد».

وفي رفض الإسلام «السلطة الدينية - الكهنوتية»، وبراءة دولته منها. يقول الإمام محمد عبده: «إن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التي عرفتها أوروبا. فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتغيير عن الشر، وهي سلطة خولها الله لكل المسلمين، أدناهم وأعلاهم، والأمة هي التي تولي الحاكم، وهي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخلعه متى رأت ذلك في مصلحتها، فهم حاكم مدني من جميع الوجوه: ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين، بما يسميه الإفرنج «ثيوكريتيك»، أي سلطان إلهي. فليس للخليفة - بل ولا للقاضي أو المفتي أو شيخ الإسلام - أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام. وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية،

قدرها الشرح الإسلامي، فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه، بل إن قلب السلطة الدينية، والإتيان عليها من الأساس، هو أصل من أجل أصول الإسلام^(٦).

وعندما زار الإمام محمد عبده جزيرة «صقلية» سنة ١٣٢١ هـ ١٩٠٣ م، ورأى في قصورها ومتاحفها صور الملوك والأمراء والكرادلة، التي تعكس «سلطات كل منهم في عصر» الدولة الدينية «الأوربية»، عاد فخرج على التمييز بين السلطة الدينية الكهنوتية للكرادلة - في تلك الدولة - وبين سلطة علماء الإسلام في التاريخ الإسلامي والدولة الإسلامية، فكتب يقول:

«رأيت بيتاً من بيوت القصر» في «بلرم» عاصمة صقلية فيه صور نواب الملك في عهد «البوربون»، بعد عهد «النورمنديين»، ومع كل نائب منهم «كردينال»، كما كان للملوك «كرادلة» يصحبونهم ويشركونهم في كثير من شؤون الملك، ولذلك كان النائب عن الملك يصحبه كتردينال يرجع إليه في أمور دينه، وفي أعماله السياسية. أيام كانت الأحكام المدنية والسياسية مما يدخل فيه

(٦) المقصد السادس / ج ١٣، ص ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٥.

رجال الدين، كما نقول عندنا «المفتي» أو «شيخ الإسلام» في عهد الملوك الذين لا تسمح لهم أوقاتهم بتعلم العلوم الدينية، فيحتاجون إلى من يرجعون إليه من علماء الدين.

غير أن «المفتي» و «شيخ الإسلام» إنما يجيب عما يُسأل عنه، أو يؤدي ما كُلف به. أما «الكردينال» فكان يبتدئ المشورة، ويقترح المطلب، ويقدم نائب الملك على المذهب، ويكلف يده عن العمل الذي لا يرضاه. ويحصله على بسطها فيما يتوخاه، فكانت السلطة الحقيقية مدنية سياسية دينية في نظام واحد، لا فصل فيه بين السلطين، وهذا الضرب من النظام هو الذي يعمل الباباوات وعمالهم من رجال «الكثلكة» على إرجاعه، لأنه أصل من أصول الديانة المسيحية عندهم، وإن كان ينكر وحدة السلطة الدينية والمدنية من لا يدين بدينهم^(١٧).

فالسلطة الحقيقية في الدولة الدينية الكاثوليكية هي لرجال

(١٧) مصدر السؤال - ج ٢ ص ١٧٤

الكهنة الذين زعموا ويزعمون أن نيابتهم إنما هي عن الله، لا عن الأمة، فلا سلطان للأمة على السلطان الحقيقي في هذه الدولة، بينما «الأمة» في الإسلام هي المكلفة بتطبيق الشريعة، و«الدولة» مستخلقة عن «الأمة»، تختارها الأمة، وترافقها، وتحاسبها، وتعزلها عند الاقتضاء، فالسلطة للأمة، ومعها سلطة الدولة، محكومة جميعها بحدود الشريعة والمرجعية الإسلامية.

وكما يقول الإمام محمد عبده:

«إننا مسلمون، نحب علينا المحافظة على الشريعة وصونها من العبث، وإن الجمهور الأعظم يعتقدون أن أحكام الشريعة الإسلامية وافية بسد حاجات طلاب العدل في كل زمان ومكان، مع اليسر ورفع درجة الحرج الذي تكفل الله برفعه عن هذه الأمة إلى أن تنقضي الدنيا»^(٨).

هكذا جمعت الوسطية الإسلامية - في فكر الأستاذ الإمام - بين الدين والدولة. وبين الدنيا والآخرة، وبين سلطة الأمة ومرجعية الشريعة الإسلامية، في نموذج متميز كل التميز عن جميع النماذج

(٨) المصدر السابق / ج ١ / ص ٢٥١

السياسية التي عرفتھا الحضارات الأخرى في علاقة الدين بالدولة،
فالدولة عندنا «إسلامية - مدنية»، إسلامية المرجعية، ومدنية النظم
والمؤسسات، بينما تراوحت النظم الأخرى بين «الدولة الدينية»
التي جعلت الدولة ديناً، وحكماً بالحق الإلهي والتفويض
السموي، لا علاقة له بسلطة الأمة، وبين «الدولة العلمانية»، التي
جاءت رد فعل للدولة الدينية، ففصلت الدين عن الدولة - في
النموذج الليبرالي - وفصلته عن الحياة - في النموذج الماركسي -
عندما عزلت السماء عن الأرض!



الأسرة والمرأة

«إن الأمة تتكون من البيوت «العائلات»، فصلاحيها صلاحها، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة. أما النساء فقد ضرب بينهن وبين العلم بستر لا يُدْرَى متى يرفع، فأصبح يحشوا أذهانهن الخرافات، وملاك أحاديثهن الشُّرْهات، اللهم إلا قليلاً ممنهن لا يستغرق الدقيقة عدهن»^١

محمد عبده

في عدد غير قليل من الآثار الفكرية التي خلفها لنا الأستاذ الإمام، نجد اهتمامه بالأسرة، وتركيزه على أن إصلاحها وإقامتها على أسس سليمة هو الضمان لتكوين المجتمع والأمة على النحو الذي نريد من جهودنا في الإصلاح، لأن الأسرة هي البنية الأولى في هذا البناء الكبير.

فهو يتحدث عن أن «الأمة تتألف من البيوت»
العائلات، فصلاحيها صلاحها، ومن لم يكن له بيت لا

تكون له أمة . وذلك أن عاطفة التراحم وداعية التعاون إنما تكونان على أشدهما وأكملهما في الفطرة بين الوالدين والأولاد، ثم بين سائر الأقربين، فمن فسدت فطرته لا خير فيه ولأهله، فأى خير يرجى منه للبعء والأبعدين؟! ومن لا خير فيه للناس لا يصلح أن يكون جزءاً من بنية أمة، لأنه لم تنفع فيه اللحمة النسبية .. التي هي أقوى لحمة طبيعية تصل بين الناس - فأى لحمة بعدها تصله بغير الأهل، فتجعله جزءاً منهم، يسره ما يسرهم، ويؤله ما يؤلهم، ويرى منفعتهم عين منفعته، ومضرته عين مضرتهم، وهو ما يجب على كل شخص لأتمته^(١).

وهو يرى أن لهذا التلاحم الأسرى دوراً في رعاية المحتاجين في المجتمع والفقراء من أهله:

فصلاح البيت الصغير يحدث له قوة، فإذا عاون أهله البيوت الأخرى التي تنسب إلى هذا البيت بالقرابة، وعاونته هي أيضاً، يكون لكل البيوت المتعاونة قوة

(١) العبد السابق / ٤ / ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

كبرى يمكنه أن يحسن بها إلى المحتاجين الذين ليس لهم بيوت، تكفيهم مئونة الحاجة إلى الناس الذين لا يجمعهم بهم النسب^(٢)، فحقوق القرابة وفوائدها لا تقف عند من تربطهم علاقة النسب والقرابة فقط، ومن ثم فهي ليست بالعصبية، وإنما هي نقطة تجمع وانطلاق نحو التأخي الوطني العام.

ولقد كانت خلف هذا الاهتمام الكبير - الذي أبداه الرجل تجاه إصلاح الأسرة - أسباب كثيرة، بعضها فكري، وبعضها يرجع إلى تكوينه الريفي الذي يقيم وزناً كبيراً للتشابط الأسري ووحدة البيوت، وهو في هذا الباب كان نموذجاً للفلاح المصري الأصيل، بكل ما يحمل تجاه هذا الخلق من تقدير وتقديس. كما أن التفكك والانحلال اللذين كانا يزعقان على العلاقات الأسرية التقليدية، كائناً من الأسباب والعوامل التي أزعجت الأستاذ الإمام، واستغرت تركيزه هذا على هذا الجانب من جوانب الإصلاح، وقد أجرى في هذا الحقل بعض الدراسات، وخاصة في ميدان المحاكم وما تزخر به من قضايا تفسد العلاقات بين الأقارب وتفعل فعلها في تفكك البيوت. وعن إحدى دراساته هذه يقول:

(٢) المصدر السابق / ج ٥ / ص ٢٦٦

إنني قد استنتجت بالاستقراء منذ كنت قاضياً في إحدى المحاكم الجزئية، أن نحو ٧٥ في المائة من القضايا بين الأقارب بعضهم مع بعض، بما لم يحمل عليه غير التباغض وحب الوقعة والنكابة، فهل من المعقول أن يكون الفساد في العلاقات الطبيعية إلى هذا الحد من التصرم ونتساءل عن تصرم العلاقات الوطنية؟! هل يمكن بعد أن نفقد الروابط الضرورية بين العائلات أن نبحث عن الروابط للجامعة الكبرى؟! أوليس هذا كمن يطلب الثمر من أغصان الشجر بعد ما جذ أصولها وجذورها، وقطع أوصال عروقها، وغادرها قطع أخشاب يابسة (٣) ١٩

ونحن نعتقد أن نظرة «مثالية» إلى العلاقات الأسرية كانت تسيطر على فكر الأستاذ الإمام، وأن جذور هذه النظرة المثالية كامنة في قيم المجتمع الريفي الزراعي، بما فيه من تقديس لروابط الأسرة. تلك الروابط التي تهزها من جذورها المجتمعات التجارية

(٣) المصدر السابق ج ٣ / ص ١٥٩

والصناعية، وما في مجتمع المدينة من روابط عامة يمكن أن تقوم بين الناس متخفية علائق البيوت وروابط العائلات. وهذه العلاقات الاجتماعية الجديدة تقوم - في الكثير من الأحيان - على حساب العلاقات والقيم القديمة، ولكن النفس تظل مثقلة ياخيتين إلى مثاليات العلاقات الأسرية القديمة، رغم تثبيت الإنسان بالقواعد المادية للمجتمعات والبيئات الجديدة، وهي التي تنسف تلك العلاقات. فهو تناقض يقع فيه فكر المصلح وسلوكه، عندما يدعو للتقدم والتطور، وعندما تعز عليه المصائر التي تنتهي إليها الأجانب الطيبة من أخلاقيات المجتمع القديم.

وفي هذا التناقض وقع فكر الأستاذ الإمام، عندما ظن أن منازعات الأقارب لا يحمل عليها إلا «التباغض وحب الوقعة والنكاية»، ولم يدرك أن قيم المجتمع الجديد في المعاملات المالية والنظرة إلى أمور الحياة هي التي أوجدت كل هذه المنازعات بين الأقارب بالذات، لأنهم هم الذين تقوم بينهم وبين بعضهم مثل هذه المعاملات - بحكم الميراث ونحوه - قبل أن تقوم بينهم وبين غيرهم من الناس. ولقد بذل الرجل جهداً إصلاحياً كبيراً في هذا الميدان، ويكفي أن نعلم أن أغلب جهده في إصلاح المحاكم الشرعية

قد استهدف هذا الجانب من الإصلاح: إصلاح الأسرة، بوصفها
اللبنة الأولى في المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان.

وإذا كان حديث الأستاذ الإمام عن الإصلاح الأسري
والعائلي - هذا الحديث العام في جملته - كلاماً «مثالياً» فإن موقف
الرجل من قضية المرأة - باعتبارها لبنة الأسرة الأساسية - كان من
أعظم مواقفه واقعية وثورية، وهو من أبرز المواقف الإصلاحية التي
شهدها العصر الذي عاش فيه. ونحن نورد هنا إشارات إلى موقفه
من قضايا ثلاث، كانت - ولا تزال في الجملة - من أهم القضايا التي
تناضل المرأة من أجل كسبها، والانتصار فيها على ثقائيد الماضي
السالية، والمعوقات القائمة منذ قرون في هذا الميدان، وهي:

١- قضية تعليم المرأة

٢- وتقيد طلاقها

٣- وتعدد الزوجات

وفيما يتعلق بتعليم المرأة يتحدث الأستاذ الإمام عن واقع
الجهل الذي كانت تعيش فيه المرأة في عصره، وكيف أن

النساء قد ضُربَ بينهن وبين العلم بما يجب عليهن في دينهن أو دنياهن بستر لا يدري متى يرفع، ولا يخطر بالبال أن يعلمن عقيدة أو يؤدبن فريضة سوى الصوم، وهو ينفي أن يكون هذا الجهل هو سبب العفة والحياء، كما كان يزعم خصوم تعليم النساء، ذلك أن:

ما يحافظن عليه من العفة فإنما هو بحكم العادة وحارس الحياء، أو قليل جداً من مورث الاعتقاد بالخلال والحرام وكيف أدى هذا الوضع بالنساء إلى أن أصبح حشو أذهانهن الخرافات، وملاك أحاديثهن الترهات، اللهم إلا قليلاً منهم لا يستغرق الدقيقة عدن^(٤)

ولقد نادى الرجل منذ وقت مبكر بتعليم المرأة، وتمنى أن تنهض هذه القلة المستتيرة من النساء المتعلمات بتكوين جمعية نسائية تقيم المدارس لتعليم البنات، وأثر هذا الدور لهن على ما يشغلن من أمور السياسة، واستقبال عليهما القوم في الصالونات. وقد دافع عن هذه القضية متضامناً - من وراء ستار - مع تلميذه قاسم أمين، فيما جاء بكتاب «تحرير المرأة» عن تعليم النساء^(٥).

(٤) المصدر السابق، ج ٣ / ص ٢٢٩

(٥) انظر حديثاً عن علاقة الأستاذ الإمام بكتاب «تحرير المرأة» بقاسم أمين في حديث

لأخوات الكاملة، ص ٢٤٥ - ٢٦٢

وفيما يتعلق بتقييد فوضى الطلاق، تناول الأستاذ الإمام بحث هذه القضية المهمة في أكثر من أثر من آثاره الفكرية، فهو عندما قن للمحاكم الشرعية قانوناً تحكم بموجبه إذا تضررت الزوجة من غياب زوجها. وضع سلطة الطلاق في يد القاضي في عدد من الحالات^(٦). وجعل من بينها حالة وقوع الضرر بالزوجة من الزوج «كأنهجر بغير سبب شرعي، والضرب والسب بدون سبب شرعي» وحدوث النزاع واشتداده مع عدم إمكان انقضاءه. إلخ.

وعندما أراد أن يحدد الطريقة المثلى لتلافي فوضى الطلاق في المجتمع وكثرته، حدد هذه الطريقة في عدد من المواد القانونية المقترحة. وهي:

المادة الأولى

كل زوج يريد أن يطلق زوجته فعليه أن يحضر أمام القاضي الشرعي، أو المأذون الذي يقيم في دائرة اختصاصه، ويخبره بالشقاق الذي بينه وبين زوجته.

المادة الثانية

يجب على القاضي أو المأذون أن يرشد الزوج إلى ما ورد في الكتاب والسنة مما يدل على أن الطلاق ممنوع عند

(٦) الأعمال الكاملة / ج ٦ / ص ٣٧٩ وما بعدها

الله، وينصحها، ويبين له تبعه الأمر الذي سيقدم عليه،
ويأمره أن يتروى مدة أسبوع.

المادة الثالثة

إذا أصر الزوج بعد مضي الأسبوع على نية الطلاق،
فعلى القاضي أو المأذون أن يبعث حكماً من أهل الزوج
وحكماً من أهل الزوجة، أو عدلين من الأجانب إن لم
يكن لهما أقارب؛ ليصلحا بينهما.

المادة الرابعة

إذا لم يتجح الحكمان في الإصلاح بين الزوجين فعليهما
أن يثدما تقريراً للقاضي أو المأذون، عند ذلك يأذن
القاضي أو المأذون للزوج في الطلاق.

المادة الخامسة

لا يصح الطلاق إلا إذا وقع أمام القاضي أو المأذون،
وبحضور شاهدين، ولا يقبل إثباته إلا بوثيقة رسمية^(٧).

(٧) المصدر السابق / ج ٢ / ص ١٢٥، ١٢٦.

بل لقد اعتبر الأستاذ الإمام أن هذا النوع من التحكيم «واجب» على ولي الأمر وعلى جماعة المسلمين، ومعنى ذلك أن الإثم بإهمال إقامته وتطبيق نظامه إنما يلحق المجتمع الإسلامى بأسره، حكاماً ومحكومين، ذلك أن إهماله يقضى إلى «فساد في البيوت بين الأولاد والأقارب»، ومثل هذا الفساد مما يسري وينتشر حتى يؤذي الأمة بتمامها في صلاتها بعضها مع بعض، كما شوهد ذلك عن إهمال هذا الحكم الخليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التنزيل^(٨).

وهو إلى جانب ذلك يرى اشتراط نية الطلاق والفراق عند إيقاع يمينه، وأن يكون الطلاق جميعه واحداً رجعيّاً دائماً، حتى ولو وقع ثلاثاً في مجلس واحد، ويستعين في هذه الأحكام بنظرة مستنيرة تجمع من مختلف مذاهب الملة الإسلامية ما يخفف عن الناس المضار النازلة بهم في هذا الميدان^(٩).

ولا أدن على عمق هذه النظرة، وثورية هذا الموقف من أن مجتمعنا لا يزال يناضل من أجل تطبيق هذه الإصلاحات حتى

(٨) المصدر السابق / ج ٢ / ص ٦٧٥

(٩) المصدر السابق / ج ٤ / ص ١٢٢

اليوم، ولم يصل لذلك بعد، بالرغم من مرور أكثر من نحو قرن من الزمان على دعوة الأستاذ الإمام لتطبيقها!

أما موقف الرجل من مشكلة تعدد الزوجات، فلقد خلف لنا فيها آراء إصلاحية لازلتنا ننادي بتطبيقها، ولم تطبق حتى الآن. وهذه الآراء قد حسمت القضية بموقف إسلامي مستنير، يرى تحريم تعدد الزوجات إلا في حالة الضرورة القصوى؛ بل حصر هذه الضرورة في حالة واحدة هي عجز الزوجة عن الإنجاب. وفكر الأستاذ الإمام في هذه القضية شديد الحسم والوضوح، وهو أيضاً فكر قديم طرق بابه وحدد فيه موقفه منذ كان رئيساً لتحرير «الوقائع المصرية»، واستمر وفياً له حتى آخر حياته. ففي سنة ١٨٨١م يدعو إلى تقييد الشهوة الجنسية في الإنسان، ويرى التزام «الاختصاص بين الزوج والزوجة»، عندما يقول: «إن سعادة الإنسان في معيشته، بل إن صيانة وجوده في هذه الدار، موقوفة على تقييد تلك الشهوة، الجنسية» بقانون يضبط استعمالها، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها، وتوجب الاختصاص بين الزوج والزوجة^(١٠).

(١٠) المصدر السابق / ج ٢ / ص ٧٠

وعندما يعرض لرأي الشريعة الإسلامية في التعدد، يقطع بأنها قد علقت إباحة التعدد على شرط التحقق من العدل بينهما، ويقطع بأن هذا العدل غير ميسور التحقق، كما هو مشاهد، ومن ثم فإن الموقف هو وجوب الاقتصار على الزوجة الواحدة مادام هناك من بعدم تحقيق هذا العدل المطلق المطلوب، فيقول:

قد أباحت الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع من النسوة، إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهما، وإلا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (النساء: ٣)، فإن الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقتها اختل نظام المنزل، وساءت معيشة العائلة. أفبعد الوعيد الشرعي، وذلك الإلزام الدقيق الحتمي الذي لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلاً، يجوز الجمع بين الزوجات عند توهم عدم القدرة على العدل بين النسوة، فضلاً عن تحقيقه؟!

وهو يفسر آية إباحة التعدد ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ على ضوء آية (فَإِنْ خِفْتُمْ) ويرى أن:

«اللازم حينئذ إما الاقتصار على الواحدة، إذا لم تقدرُوا على العدل كما هو مشاهد، وإما أن يتبصروا قبل

طلب التعدد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعاً من العدل» (١١).

على أن أخطر ما في فكر الأستاذ الإمام، مما يتعلق بتعدد الزوجات، وأكثر صفحات هذا الفكر المتعلق بالأحوال الشخصية حسماً ووضوحاً وتحديداً، هو تلك الفتوى التي أجاب فيها على ثلاثة أسئلة تدور حول هذا الموضوع، فنحن نلتقي في هذه الفتوى بعدد من الآراء والأحكام التي تلم بكل جوانب القضية، والتي حدد فيها الأستاذ الإمام موقفاً شديداً النضج والتقدم، وذلك عندما رأى:

١- أن نظام تعدد الزوجات، واعتياد هذا النظام، ليس خاصية من خصائص الشرق ولا قسمة أصيلة من قسومات الشرقيين التي يتميزون بها عن الغرب والغربيين، فهذا النظام ليس موجوداً عند شعوب «التبت» و«الغول» مثلاً، كما أن الغرب قد عرف هذا النظام في بعض مراحل تطوره، وعرفه من الشعوب الغربية «الجرمان» و«الغول» بل لقد أباحه بعض الباباوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحي إلى أوروبا، «كشرلمان» ملك فرنسا، وكان ذلك بعد الإسلام، أي إنه نظام مرتبط بظروف وعوامل ليست

(١١) المصدر السابق / ج ٢ / ص ٧٩، ٨٠، ٨٣.

مقصورة على الشرق ولا ملازمة له، وهو لذلك يمكن أن يزول بزوال هذه الظروف.

٢- أن نشأة هذا النظام قد ارتبطت بزيادة أعداد النساء على أعداد الرجال في المجتمعات الخربية القديمة، ومنها المجتمع العربى الأول، وأن الذى أسهم فى شيوع هذا النظام هم أولئك الذين احتازوا لأنفسهم الرياسة والثروة فى هذه المجتمعات، فأخذوا فى حيازة النساء لإشباع ما لديهم من شهوات.

٣- أن الإسلام - على عكس ما يزعم الكتاب الأوربيون - لم يقر عادات الجاهلية وموقف الجاهليين من هذا الموضوع، وليس صحيحاً «أن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً» ذلك أن الإسلام قد اتخذ من التعدد موقفاً إصلاحياً يهدف إلى الغائه بالتدرج.

فلقد كان التعدد مباحاً دون حد محدود، فوقف به الإسلام عند حد الأربعة، وطبق هذا التحديد «بأثر رجعي»؛ وفى حالات كثيرة دخل الإسلام من فى عصمته أكثر من هذا العدد - عشر نساء مثلاً - فتخلى بحكم إسلامه عما زاد على الأربعة منهن، ومن ثم فإن خطأ الذى وقع فيه الكتاب الأوربيون - الذين ظنوا أن

الإسلام قد قنن عادات جاهلية - نابع من قياسهم ودراستهم واقع المسلمين، وحسبانهم أن هذا الواقع هو موقف الإسلام.

٤- أن الإسلام عندما أباح التعدد المحدود إنما كان يريد الخروج من ظلم أشد، فلقد كان الرجال الذين يكفلون اليتيمات يتزوجون بهن طمعاً في مالهن، فقال لهم الإسلام: «إن كان ضعف اليتيمات يجركم إلى ظلمهن، وخفتم أن لا تقسطوا فيهن إذا تزوجتموهن، وأن يظن فيكم سلطان الزوجية فتأكلوا أموالهن وتستذلوهن، فدوكنكم النساء سواهن فانكحوا ما يطيّب لكم منهن من ذوات جمال ومال من واحدة إلى أربع»، فهو تشريع يجب أن يُنظر إليه في ضوء هذه الملابسات.

٥- أن الإسلام قد اشترط تحقق العدل المطلق في حالة التعدد، فإن ظن عدم تحقق هذا العدل المطلق، وحب الاقتصار على الزوجة الواحدة، فالموقف ليس موقف الترغيب في التعدد، بل التهفيض له، ولو عقل شرط العدل لما زاد المكثرون على الواحدة.

٦- ثم يعرض لنظام الرقيق، الذي كانت له بقايا ملحوظة في بعض المجتمعات الإسلامية على عصره، فيبرئ الإسلام من هذا النظام، عندما يفرق بين أسيرات الحرب الشرعية المشروعة - التي

قصد بها المدافعة عن الدين أو الدعوة إليه بشروطها، وهي حروب قد انتهت منذ قرون وحلت محلها حروب السياسة - يفرق بين أسيرات هذه الحرب التي لم يعد لها وجود، وبين ضحايا نظام الرقيق الذي عرفه المسلمون طويلاً، والذي هو أمر غريب عن الإسلام، لا يعرفه ولا يقره، فأجركسيات اللاتي يُنصن لاحتياج أهلهم للرزق، والسودانيات اللاتي يجلبهن الأشقياء السلبه المعروفون بالأسيرجية أمرهن منسوب إلى عادات الجاهلية، جاهلية الجركس والسودان، ولا صلة لهذه الجاهلية بدين الإسلام.

٧- ثم يصل الأستاذ الإمام في فتواه هذه إلى بيت القصيد من الموضوع عندما يحسم إجابة السؤال:

هل يجوز منع تعدد الزوجات؟! ويجيب على هذا السؤال الواضح بالجواب المحدد: نعم، لأن العدل انطلق شرط واجب التحقيق، وتحقيق هذا العدل «مفقود حتماً»، ووجود من يعدل في هذا الأمر هو أمر نادر، لا يصح أن يتخذ قاعدة، كما أن في التعدد ضرراً محققاً يقع بالزوجات، وتأثيراً للعداوة بين الأولاد، فللحاكم وللعالم - بناء على ذلك - أن منع تعدد الزوجات مطلقاً، اللهم إلا

في حالة ما إذا كانت الزوجة عقيماً، فإن للقاضي أن يتحقق من قيام الضرورة - «الضرورة الإنجاب»، فيبيح الزواج بأخرى غير الزوجة العقيم (١٢).

ونحن نعتقد أن الرجل بموقفه هذا قد استخرج من القرآن الكريم بعقله المستنير، أحكاماً أشبه بالثورة على ذلك الواقع المتخلف الذي عاشته المرأة المسلمة، بسبب هذا التعدد، ولا زالت تعيشه حتى الآن. وهي أحكام لازالت في انتظار المشرع الذي يضعها في التطبيق.

فتوى في تعدد الزوجات

السؤال الأول

ما منشأ تعدد الزوجات في بلاد العرب أو في المشرق على جملة قبل بعثة النبي ﷺ؟

الجواب

ليس تعدد الزوجات من خواص المشرق، ولا وحدة الزوجة من خواص المغرب، بل في المشرق شعوب لا تعرف تعدد الزوجات

كالتبت والمغول، وفي الغرب شعوب كان عندها تعدد الزوجات كالغول، وكان معروفاً عند الجرمانيين، ففي «من زسيزار» كان تعدد الزوجات شائعاً عند الغول. وكان معروفاً عن الجرمانيين في زمن «فاسيت»، بل أباحه بعض الباباوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحي إلى أوروبا، كشرلمان ملك فرنسا. وكان ذلك بعد الإسلام.

كان الرؤساء وأهل الثروة يميلون إلى تعدد الزوجات في بلاد يزيد فيها عدد النساء على عدد الرجال توسعاً في التمتع، وكانت البلاد العربية مما تجري فيها هذه العادة لا إلى حد محدود، فكان الرجل يتزوج من النساء ما تسمح له أو تحمله عليه قوة الرجولية وسعة الثروة للإنفاق عليهن وعلى ما يأتي له من الولد.

وقد جاء الإسلام وبعض العرب تحت عشرة نسوة، وأسلم غيلان - رضي الله عنه - وعنده عشرة نسوة، فأمره النبي ﷺ بإمساك أربع منهن، ومفارقة الباقيات، وأسلم قيس بن الحارث الأسدي وتحت ثمانى نسوة، فأمره النبي ﷺ، بأن يختار منهن أربعاً وأن يخلي ما بقى.

فسبب الإكثار من الزوجات إنما هو الميل إلى التمتع بتلك اللذة المعروفة وبكثرة النساء. وقد كان العرب قبل البعثة في شقاق وقتال دائمين. والقتال إنما كان بين الرجال، فكان عدد الرجال ينقص بالقتل فيبقى كثير من النساء بلا أزواج، فمن كانت عنده قوة بدنية وسعة في المال كانت تذهب نفسه وراء التمتع بالنساء. فيجدن منهن ما يرضي شهوته، ولا يزال ينتقل من زوجة إلى أخرى، مادام في بدنه قوة، وفي ماله سعة.

وكان العرب ينكحون النساء بالاسترقاق، ولكن لا يستكثرون من ذلك، بل كان الرجل يأخذ السبايا، فيختار منهن واحدة، ثم يوزع على رجاله ما بقي واحدة واحدة، ولم يعرف أن أحدا منهم اختار لنفسه عدة منهن أو وهب لأحد رجاله كذلك دفعة واحدة.

السؤال الثاني

على أي صورة كان الناس يعملون هذه العادة في بلاد العرب خاصة؟

الجواب

كان عملهم على النحو الذي ذكرته: إما بالتزوج واحدة بعد واحدة أو بالتسري وأخذ سرية بعد أخرى، أو جمع سرية إلى زوجة أو زوجة إلى سرية، ولم يكن النساء إلا متاعاً للشهوة، لا يراعى فيهن حق، ولا يؤخذ فيهن بعدل، حتى جاء الإسلام فشرع لهن الحقوق وفرض فيهن العدل.

السؤال الثالث

كيف أصلح نبينا ﷺ هذه العادة، وكيف كان يفهمها؟

الجواب

جاء النبي ﷺ وحال الرجال مع النساء كما ذكرنا، لا فرق بين متزوجة وسرية في المعاملة، ولا حد لما يبتغي الرجل من الزوجات، فأراد الله أن يجعل في شرعه - ﷺ - رحمة بالنساء، وتقديراً لحقوقهن، وحكماً عدلاً يرتفع به شأنهن. وليس الأمر كما يقول كتبة الأوربيين: إن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً، وإنما أخذ الإفرنج ما ذهبوا إليه من سوء استعباد المسلمين لدينهم، وليس له ما أخذ صحيح منه.

حكم تعدد الزوجات جاء في قوله تعالى في سورة النساء

﴿وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لکم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملکت أیمانکم﴾ (النساء: ٣).

كان الرجل من العرب يكفل اليتيم، فيعجبه جمالها ومالها، فإن كانت تحل له تزوجها وأعطاها المهر دون ما نستحق، وأساء صحبتها والإنفاق عليها، وأكل مالها، فنهى الله المؤمنين عن ذلك، وشدد عليهم في الامتناع عنه، وأمرهم أن يؤتوا اليتامى أموالهم، وحذرهم من أن يأكلوا أموالهم إلى أموالهم، ثم قال لهم: إن كان ضعف اليتيمات يجرکم إلى ظلمهن، وخفتن ألا تقسطوا فيهن إذا تزوجتموهن، وأن يضغى فيکم سلطان الزوجية فتأكلوا أموالهن وتستذلوهن، فذوتکم النساء سواهن، فانكحوا ما يطيب لکم منهن من ذوات جمال ومال من واحدة إلى أربع، ولكن ذلك على شرط أن تعدلوا بینهن، فلا يباح لأحد من المسلمين أن يزيد في الزوجات على واحدة إلا إذا وثق بأن يراعي حق كل واحدة منهن.

ويقوم بينهما بالقسط، ولا يفضل إحداهن على الأخرى
في أي أمر حسن يتعلق بأمر الزوجية التي يجب
مراعاتها، فإذا ظن إذا تزوج فوق الواحدة أنه لا يستطيع
العدل وحب عليه أن يكتفي بواحدة.

فتراء قد جاء في أمر تعدد الزوجات عبارة تدل على
محمود الإباحة على شرط العدل، فإن ظن الخور منعت
الزيادة على الواحدة. وليس في ذلك ترغيب في التعدد.
بل فيه تبغيض له. وقد قال في الآية الأخرى ﴿ولم
نستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا
كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله
كان غفورا رحيما﴾ (النساء ١٢٩).

فإذا كان العدل غير مستطاع، والخوف من عدم العدل
يوجب الاقتصار على الواحدة، فما أعظم الخرج في
الزيادة عليها؟!

فالإسلام قد خفف الإكثار من الزوجات، ووقف عند
الأربع، ثم إنه شدد الأمر على الكثيرين إلى حد لو عقلوه
لما زادوا أحد منهم على الواحدة.

وأما المملوكات من النساء فقد جاء حكمهن في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وهو إباحة الجمع بينهما وإن لم يكن لهن من الرجل عدل فيهن، لأن المملوكة لا حق لها، ومالكها أن يتركها للخدمة ولا يصاحبها البتة. وقد اتفق المسلمون على أنه يجوز للرجل أن يأخذ من الخواري ما يشاء بدون حصر. ولكن يمكن لفاهم أن يفهم من الآية غير ذلك؛ فإن الكلام جاء مرتبطاً بإباحة التعدد إلى الأربعة فقط. وإن الشرط في الإباحة التحقق من العدل. فيكون المعنى: أنه إذا حيف الخور وجب الاقتصار على الواحدة من الزوجات أو أخذ العدد المذكور مما ملكت الأيمان، فلا يباح من النساء ما فوق الأربع على كل حال، ويباح الأربع بدون مراعاة للعدل في المملوكات دون الزوجات؛ لأن المملوكات ليس لهن حقوق في العشرة على ساداتهن، إلا ما كان من حقوق العبد على سيده، وحق العبد على سيده أن يطعمه ويكسوه وألا يكلفه من العمل في الخدمة ما لا يطيق، أما أن يتمتع بما تتمتع به الزوجات فلا.

وقد ساء استعمال المسلمين لما جاء في دينهم من هذه الأحكام الخديلة، فأفراطوا في الاستزادة من عدد الجوارى، وأفسدوا بذلك عثولهم وعقول ذراريتهم بمقدار ما اتسعت لذلك ثروتهم.

أما الأسارى اللاتى يصح نكاحهن، فهن أسرى الحرب الشرعية التى قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو اندعوة إليه بشروطها، ولا يمكن عند الأسر إلا غير مسلمات. ثم يجوز بيعهن بعد ذلك وإن كن مسلمات. وأما ما مضى المسلمون على اعتياده من الرق، وجرى عليه عملهم في الأزمان الأخيرة فليس من الدين في شيء، فما يشترونه من بنات أخراكسة المسلمين اللاتى يبيعهن أبائهن وأقاربهن طلباً للرزق. أو من السودانيات اللاتى يحتفظنهن الأشتياء السلبه المعروفون بالأسيرجية «فهم ليس بمشروع ولا معروف في دين الإسلام، وإنما هو من عادات أجاهلية، لكن لا جاهلية العرب، بل جاهلية السودان والجرل».

وأما جواز إيصال هذه العادة، أى: عادة تعدد الزوجات فلا ريب فيه.

أما أولاً: فلأن شرط التعدد هو التحقق من العدل، وهذا الشرط مفقود حتماً، فإن وجد في واحد من المليون فلا يصح أن يتخذ قاعدة، ومتى غلب الفساد على النعم، وصار من المرجح ألا يعدل الرجال في زوجاتهم جاز للحاكم أو للعالم أن يمنع التعدد مطلقاً؛ مراعاة للأغلب. وثانياً: قد غلب سوء معاملة الرجال لزوجاتهم عند التعدد، وحرمانهن من حقوقهن في النفقة والراحة، ولهذا يجوز للحاكم وللقاتم على الشرع أن يمنع التعدد؛ دفعاً للفساد الغالب.

وثالثاً: قد ظهر أن منشأ الفساد والعداوة بين الأولاد هو اختلاف أمهاتهم؛ فإن كل واحد منهم يربى على بغض الآخر وكراهيته. فلا يبلغ الأولاد أشدهم إلا وقد صار كل منهم من أشد الأعداء للآخر، ويستمر النزاع بينهم إلى أن يخربوا بيوتهم بأيديهم وأيدي الظالمين؛ ولهذا يجوز للحاكم أو لصاحب الدين أن يمنع تعدد الزوجات والجواري معاً؛ صيانة للبيوت عن الفساد.

نعم، ليس من العدل أن يُمنع رجل - لم تأت زوجته منه بأولاد - أن يتزوج أخرى؛ ليأتي منها بذرية، فإن الغرض من الزواج التناسل، فإذا كانت الزوجة عاقراً، فليس من الحق أن يمنع زوجها من أن يضم إليها أخرى.

وبالجملة، فيجوز الحرج على الأزواج عموماً أن يتزوجوا غير واحدة إلا لضرورة تثبت لدى القاضي، ولا مانع من ذلك في الدين البتة، وإنما الذي يمنع ذلك هو العادة فقط.

خاتمة

تلك نحات عن بعض المعالم في المشروع الحضاري للإمام محمد عبده، الذي كانت الوسطية فيه منهاجاً للإصلاح بالإسلام. وصديق الله العظيم إذ يقول ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾ (البقرة: ١٤٣).

ورحم الله الإمام محمد عبده، الذي قال:

إن الإسلام دين وشرع، كمال للشخص، وألفة في البيت، ونظام للملك، وضع حدوداً، ورسم حقوقاً، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة دولة، وسلطة لإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام. وبهذا تميز الإسلام، وامتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه، فكان المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرامير على سلم المدينة، وإن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها.

ورحم الله جمال الدين الأفغانى - أستاذ محمد عبده -
الذى قال :

إننا - معشر المسلمين - إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدنا على
قواعد ديننا وقرآننا، فلا خير لنا فيه، ولا يمكن التخلص
من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا عن هذا الطريق. وإن ما
نراه اليوم من حالة ظاهرة حسنة فينا من حيث الرقي
والأخذ بأسباب التمدن هو عين التقهقر والانحطاط،
لأننا في تمدننا هذا مقلدون للأمم الأوربية، وهو تقليد يجرنا
بطبيعته إلى الإعجاب بالأجانب، والاستكانة لهم،
والرضا بسلطانهم علينا، وبذلك تتحول صبغة الإسلام -
التي من شأنها رفع راية السلطة والغلب - إلى صبغة
خمول و ضيعة واستئناس لحكم الأجنبي.

إن الدين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سر سعادته،
وعليه مدارها، وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان. ولقد
بدأ الخلل والهبوط في تاريخنا، من طرح أصول الدين،
وتبذرها ظهرياً، والعلاج إنما يكون برجوع الأمة إلى قواعد
دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته، ومن

طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها
 شططاً، ولن يزيدها إلا نحساً، ولن يكسبها إلا تعساً،
 وصدق رسول الله - ﷺ - إذ يقول فيما رواه الطبراني:

(يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله، ينفون عنه
 تحريف الضالين وانتحال المبطلين، وإذ يقول يبعث الله
 لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر
 دينها رواه أبو داود -

فلقد كان الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مشروعاً
 نهضوياً لتجديد دين الإسلام، كي تتجدد به دنيا المسلمين،
 عليه رحمة الله.

المصادر

الأفغاني، جمال الدين. الأعمال الكاملة. دراسة وتحقيق
محمد عمارة. القاهرة، ١٩٦٨.

الإبراهيمي، محمد البشير. أثار الإمام محمد البشير
الإبراهيمي. جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي. بيروت،
١٩٧٧.

العقاد، عباس محمود. محمد عبده. سلسلة أعلام العرب.
القاهرة.

أمين، قاسم. الأعمال الكاملة. دراسة وتحقيق محمد عمارة.
بيروت، ١٩٧٦.

رضا، محمد رشيد. تاريخ الأستاذ الإمام. القاهرة، ١٩٣١.

عبد الرازق، علي. الإسلام وأصول الحكم. القاهرة، ١٩٢٥.

عبده، محمد. الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده. دراسة
 وتحقيق محمد عمارة. القاهرة، ١٩٩٣.

عبده، محمد. الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده. دراسة
 وتحقيق محمد عمارة. بيروت، ١٩٧٢.



فصلنامه

ISBN 977-6163-32-7